The political situation in Mauritania through Iraqi documents 1979-1982

الاوضاع السياسية في موريتانيا من خلال الوثائق العراقية 1979-1982.

ا. د. حسين جبار شكر
كلية التربية للعلوم الانسانية/جامعة كربلاء

د. كاظم حسن جاسم الاسدي
كلية التربية للعلوم الانسانية/جامعة كربلاء

الملخص

تأتي اهمية البحث كونه محاولة لتسليط الضوء على احدى جوانب التاريخ الموريتاني في مدة محددة ,فجاء البحث ((الاوضاع السياسية في موريتانيا من خلال الوثائق العراقية 1979-1982)), وان قيمة المعلومات الواردة في البحث تأتي كون الوثائق المستخدمة فيه لم تنشر .كذلك جاءت من طرف محايد هو(العراق). واختص البحث في اغلب احداث موريتانيا الا ما خص مشكلة الصحراء الغربية, حاولت هذه الدراسة الكشف عن اهم التطورات التي سادت موريتانيا الداخلية ,فضلا عن التركيز على محولة الانقلاب ضد محمد خونا ولد هيدالة عام 1981.وحركة التعريب والاصلاحات الاجتماعية واثرها في علاقات موريتانيا الداخلية والخارجية.

Abstract

The importance of research as an attempt to shed light on one aspect of the Mauritanian history in a specified period. Therefore, the current study searched the political situation in Mauritania through Iraqi documents 1979-1982. In addition, the value of the information contained in the search comes the fact that the documents used in it have not been published. It's also came from a neutral party (Iraq). The study searched most of the events in Mauritania, but what he singled out the problem of Western Sahara. This study tried to detect the most important developments that prevailed in Mauritania interior, as well as focusing on a converted coup against Mohamed Khouna Ould Haidalla 1981, and the movement of Arabization and social reforms and their impact on the internal and external relations of Mauritania.

المقدمة

لم ينل تاريخ موريتانيا اهتماما كافياً من قبل الدراسات التاريخية، ولا سيما الدراسات الاكاديمية العراقية، فلم تكتب سوى دراستين عن الحركة الوطنية الموريتانية حتى العام 1978، في كلية الآداب/ جامعة بغداد، فضلاً عن الدراسات المتخصصة بالعلوم السياسية التي مرت على طبيعة اوضاع موريتانيا السياسية مروراً سريعاً. وفي محاولة منا لتسليط الضوء على احدى جوانب التاريخ الموريتاني في مدة محددة، فجاء بحثنا بعنوان ((الاوضاع السياسية في موريتانيا من خلال الوثائق العراقية 1979-1982)).

ان قيمة المعلومات الواردة في البحث تأتي في كون الوثائق المستخدمة فيه لم تنشر سابقاً، ولم تستخدم في أي دراسة اكاديمية او غير اكاديمية، فضلاً عن ان معلوماتها كونها من قبل طرف محايد (العراق) في اغلب احداث موريتانيا الا ما خص منها مشكلة الصحراء الغربية، ونشاط حزب البعث الموريتاني، الذي هو فرع من حزب البعث العربي الاشتراكي العراقي. فحاولنا الكشف عن اهم التطورات التي سادت موريتانيا في مدة اتسمت بتعدد الانقلابات العسكرية، ثلاث انقلابات، وتصاعد التنافس على السلطة، كما ان مشكلة الصحراء الغربية كانت المحور الرئيس المؤثر في سياسة موريتانيا الداخلية وما تخص الدول ذات الشأن في قضية الصحراء (المغرب، الجزائر، جبهة البوليساريو)، وركزنا على محاولة الانقلاب ضد محمد خونا ولد هيداله عام 1981، وحركة التعريب والاصلاحات الاجتماعية واثرها في علاقات موريتانيا مع السنغال، ومثلت قضية الصحراء العامل الرئيس المؤثر في سياسة موريتانيا الداخلية والخارجية، لاسيما مع المغرب والجزائر، فحاولنا في البحث الاجابة على عدد من الاسئلة اهمها، ما اثر قضية الصحراء في اوضاع موريتانيا؟وهل اقتصر تأثيرها في الاوضاع السياسية الداخلية او الخارجية او الاثنين؟ وهل كانت السياسة الموريتانية ثابتة او انها تتغير مع تغير رؤوساء الدولة نتيجة للانقلابات؟ ومدى تأثير النزعات الشخصية في السياسة الموريتانية؟ وهل كانت هناك حركة وطنية متمثلة بالاحزاب السياسية متحدة ضد سياسة الدولة؟ وهل نجحت موريتانيا في سياسة التعريب والشريعة الاسلامية؟ ام انها واجهت مشكلات داخلية وخارجية من جراء تلك السياسة؟.

-الاوضاع السياسية الداخلية الموريتانية في عهد مصطفى ولد السالك.

عانت موريتانيا[1] من اثار الاستعمار الفرنسي بعد استقلالها عام 1960، فوجود الاكثرية المطلقة المسلمة على رأس السلطة في موريتانيا برئاسة المختار ولد داده الذي استمر في منصبه الى اعلان الانقلاب العسكري في العاشر من تموز 1978، وتولي مصطفى ولد السالك رئاسة الجمهورية الموريتانية، الذي لم يستمر سوى عاماً واحداً، إذ ابعد عن منصبه بانقلاب عسكري في حزيران 1979، وتولي محمد محمود ولد احمد رئاسة الجمهورية غير انه اطيح به على يد محمد خونا ولد هيدالة عام 1980، واستمر حكمه الى عام 1984،فأدت كل تلك التطورات الى مرور البلاد بسلسلة من التطورات السياسية غيرت معالم مجتمعها سياسياً واجتماعياً، فالنظرة السائدة انذاك هيمنة المسلمون على السلطة، واضطهاد الزنوج من الموريتانيين وغير الموريتانيين الذين حصلوا على الجنسية الموريتانية عبر سنوات الاحتلال الفرنسي لموريتانيا، فضلاً عن الاختلاف الديني بين المسلمين وغير المسلمين تسبب في اتساع الهوة، واثارة الاضطرابات ضد السلطات الموريتانية[2]، فأوجدت تلك الحالة استياءاً ضد قوانين الدولة التي عدت قوانين اضطهادية ضد الزنوج من وجهة نظر المسلمين، ومن جهة ثانية، حسب وجهة نظر المسلمين نفذت تلك السياسة من اجل حماية العروبة في موريتانيا ضد الثقافة الفرنسية التي تبناها الزنوج، والتي طبقت على يد الفرنسيين قبل الاستقلال وتبناها الزنوج بعد الاستقلال.

بعد مدة حكم طويلة قاربت ثمانية عشر عاماً[3] انتهى حكم المختار ولد دادة بانقلاب عسكري ابيض قاده مجموعة من العسكريين بقيادة العقيد مصطفى ولد السالك في العاشر من تموز 1978[4]،وحدد هدف الانقلاب تحييد موريتانيا وانسحابها من الصراع في الصحراء الغربية من دون الرجوع الى المغرب او اخذ رأيها باعتبارها الطرف الاساس المساند لموريتانيا في النزاع، وذلك فسر لنا ان احد اسباب الانقلاب هو تخليص موريتانيا من اثار المشاركة في حرب الصحراء لأنها اثقلت كاهل موريتانيا الاقتصادي، ليضع البادرة الاولى لسلسلة من الانقلابات في موريتانيا، فتأزم الوضع السياسي نتيجة انتشار العداء والخلاف بين السياسيين على اختلاف توجهاتهم السياسية، والعسكرية والفكرية، والجهات الخارجية المؤيدة لها، لاسيما فيما يخص قضية الصحراء القضية المركزية لموريتانيا[5]، لكون اعضاء"اللجنة العسكرية"[6] حديثي العهد في المجال السياسي[7]، فخبرتهم السابقة اقتصرت على الجانب العسكري ولايملكون رؤى واضحة للخط السياسي للدولة التي اصبحوا مسؤولين عن ادارتها، لذا تذبذبت مواقف وسياسة الشخصيات المسؤولة في تسيير امور موريتانيا فيما يخص الامور الداخلية او قضية الصحراء[8]،إذ لها تأثيراً واضحاً في سياسات رؤوساء موريتانيا والقرارات التي اتخذت بشأن شكل الحكومة الموريتانية التي يجب ان تدير البلاد، فعلى الرغم من اختلاف الاراء والمواقف بين المسؤولين الموريتانيين وبعض القوى الخارجية ذات الاهتمام المباشر، وتدخلها في ايجاد حكومة تقدم فروض الطاعة والولاء اليها، لكن جميع تلك الاراء تتفق بان فرنسا والمغرب في مقدمة القوى العاملة على فرض هيمنتها وتحريك القوى السياسية الموريتانية الحاكمة على وفق ما يتلائم ومصالحها، لدرجة ان السفارة العراقية في نواكشوط اشارت الى انهما بدئا((اخذ زمام الموقف والتحرك في اتجاه عمل خاص استهدف استلام الحكم والانفراد به وتصفية العناصر الوطنية، وضرب آمال الجماهير هنا وهناك))،لذلك قسمت السفارة العراقية القوى الموريتانية التي اعتمدت عليها القوى الخارجية في ضرب بعضها البعض الاخر لتحقيق مصالحها ومخططاتها واهدافها على الاتي.

1. القوى الرجعية والعسكرية والمحافظون واليمينيون وارباب الاعمال، الذين وجدوا في النظام الموريتاني برئاسة مصطفى ولد السالك يثير المشكلات ولايؤدي الى الاستقرار، وانتشرت بينهم قناعة مفادها ((ضرورة التغيير والاستقرار)).
2. الاحزاب السرية(الماويين-قسم الرفض) المعروفة بالمجموعة المدنية.

ويبدو ان صراعاً خفياً ظهر في الافق من اجل تصفية العناصر الوطنية بأيادي اليمين المحافظ، وعلى الرغم من وعي العناصر الوطنية وادراكها بوجود حملة تأمرية ضدهم وانهم معرضون لاستقبال ضربة في اية لحظة، ورغم اتخاذ التدابير اللازمة،وعلى مستوى عال، لصد مثل تلك المحاولات التأمرية، لكنهم لم يتمكنوا من تحديد الجهة والوقت اللذان ستنطلق فيه الحملة ضدهم، غير انه حسب ما اخبروا به احد المسؤولين العراقيين في السفارة العراقية في نواكشوط، مراراً بانهم((يحسبون لها حساباً خاصاً))[9]، وهذا يعني ان العناصر الوطنية الموريتانية انقسمت على فريقين، الفريق الاول، الذي وصفته السفارة العراقية بأنه مثل الرجعية والمحافظين من العسكريين وغيرهم، كما ذكر اعلاه، والفريق الثاني، الذي وصفتهم السفارة بالوطنيين الذين عملوا في السر خوفاً من سياسة البطش والتنكيل التي اتبعتها الحكومة الموريتانية ضدهم، فأجبروا على ممارسة العمل السياسي السري تجنباً للوقوع بايدي سلطات الحكومة، لكن ما يلفت النظر، انه على الرغم من اختلاف ممثلي الفريقين، من حيث التوجه والانتماء والتبعية، الا انهم ارادوا او كانت مواقفهم واحدة باتجاه التخلص من الحكم القائم برئاسة الرئيس مصطفى ولد السالك[10].

نشطت القوى الخارجية مع مطلع العام 1979، المتمثلة في فرنسا والمغرب، لتحويل موريتانيا عن خطها العروبي وتفتيت وحدة اراضيها، لاسيما بعد طلب الحكومة الموريتانية من المغرب سحب قواته العسكرية المتواجدة بكثرة[11] في موريتانيا بتاريخ الثلاثين من اذار 1979[12]، لكن سرعان ما ظهرت اخبار مخالفة اكدت على ان المغرب لن تنسحب من موريتانيا، كان ابرزها على لسان العقيد فياه بن المعيوف قائلاً:((ليس هنالك طلب محدد، وان المغاربة لن ينسحبوا))، واكد الكلام نفسه الشيخ ولد بيده قائد الدرك الموريتاني بقوله:((نحن لانريد للمغاربة ان ينسحبوا لأن موقف الجزائر غير واضح، ولذلك فلا يمكن ان نطلب سحبها الان ثم نطلبها من جديد)) ، واكد السفير المغربي في نواكشوط كلامهما بقوله:((لم يقدم طلباً لسحب القوات)) ، وانكر السفير المغربي ماذكر على لسان الرئيس الموريتاني بشأن سحب القوات المغربية، ورد عليه بأنه((كلام جرائد فقط))، في محاولة للتملص من الضغط الوطني المتصاعد الذي اثير بشأن سحب القوات المغربية، وانها مسألة منتهية وبحكم الميتة[13].

بدأت محاولات المغاربة استمالة الموالين لهم من الموريتانيين على اختلاف مناصبهم من وزراء ورجال اعمال، الذين اتخذوا تداول مخططاتهم في التجمعات التي اقاموها في البيوت ليلاً تحت ذرائع ومناسبات عامة غير ملفتة للنظر والشك من السلطات

الحاكمة، ومن جهة ثانية، كثفت فرنسا جهودها لدفع موريتانيا على شن حرباً قاسية ضد العروبة والعربية باتخاذها مواقف معادية ضد الجزائر والبوليساريو[14].

طرح المسؤلون العراقيون في نواكشوط تساؤلاً نبه الى مسألة في غاية الاهمية يجب معرفة معطياتها،ماهي خطط المغرب؟وماذا يريد؟ فاصرار الحسن الثاني ملك المغرب على اتخاذ موقف حازم ضد موريتانيا فيما يخص قضية الصحراء، دفعه الى استدعاء لجنة الدفاع في البرلمان المغربي وبعض الوزراء، واخبرهم عن امتعاضه من الموقف الامريكي الذي عده((خيبة آمل))[15]، لرفظها تزويد بلادهم بالاسلحة والعتاد، وتخلي الدول الغربية وعلى رأسها فرنسا دعم مشاريعهم في الصحراء، لاسيما بعد وقوع حادث طنطان، فهل يجازف الملك الحسن الثاني بما اعلنه في خطابه الاخير؟، وقرار البرلمان المغربي، وتأليف لجنة من الاحزاب السياسية للنظر في مسألة الصحراء، إذ انه كما معروف ان الملوك لايجازفون بعروشهم من دون وعد بالمساعدة من جهة معينة،او وفق حساباً خاصاً،فكشف الاجراء المغربي ظهور ضغط المملكة العربية السعودية[16] على موريتانيا بدلاً من المغرب في احياناً كثيرة، لدفعها على رفض التعاون والتفاهم مع الجزائر وجبهة البوليساريو، والارتماء باحضان المغرب[17]، بل واعلان الحرب ضد الجزائر،[18]، اي تكون ثلاثي فرنسي-مغربي-سعودي ضد الجزائر وجبهة البوليساريو وفي وسطهم موريتانيا.

حاول مصطفى ولد السالك رئيس الجمهورية الموريتانية ورئيس "اللجنة العسكرية" امساك العصا من الوسط، لكن شدة الضغوط التي مورست ضده من جميع الجهات جعلته متذبذباً وضعيفاً امام تلك الضغوط، فنجده تارةً يلجأ الى الجزائر[19]، وتارة اخرى الى المغرب، غير ان ميوله الاكثر وضوحاً تتجه نحو تفضيل التعامل مع فرنسا التي حرص سفيرها في نواكشوط على ملازمة الرئيس الموريتاني بالطرق الرسمية اينما وجد. يبدو ان ولد السالك قرر اخيراً الارتماء باحضان فرنسا والمغرب وترك الجزائر والبوليساريو،إذ قدم اعتذاره الى فرنسا والمغرب عما بدر منه من تصريحات ومواقف معادية ومخالفة لهم[20]، ووضح موقفه الموالي الى فرنسا عندما عرض اجتماع"اللجنة العسكرية" مسألة رجوع موريتانيا الى حضيرة الدول الافريقية الناطقة بالفرنسية[21] بعد اخبارهم ان ممثل الرئيس البورندي رئيس المنظمة الافريقية الناطقة بالفرنسية في ذلك الوقت، حمل اليه رسالة دعت موريتانيا الى عودتها للانظمام الى المنظمة، وما يلفت النظر ان "اللجنة العسكرية" لم تكن على علم بموضوع العودة الى المنظمة، وان اعضاء اللجنة فوجؤا بقرار مصطفى ولد السالك، فوافقت اللجنة على العودة الى المنظمة على حين غرة مع اعتراض جدو ولد السالك وزير الداخلية ومولاي بوخريص وزير العدل ومعاوية ولد الطايع وزير الدفاع[22]، فأصبح لدى السفارة العراقية في نواكشوط قناعة بحدوث شيئاً ما في موريتانيا بأقرب وقت.

وفي بداية اذار 1979، عقد قسم من اعضاء "اللجنة العسكرية" والوزراء ورجال الاعمال وقطاعات كبيرة وهامة من الزنوج، اجتماعات في المدن التي لها اتصال بمدينة داكار عاصمة السنغال،التي تعد نقطة الارتكاز الرئيسة لقوى اليمين والموالين لفرنسا والمغرب، فظهرت بينهم دعوة الى الانفصال عن الحكومة الموريتانية في محاولة لتشتيت وحدة الشعب الموريتاني[23]. وفي الجانب الاخر، نشطت العناصر الوطنية من الماويين(الشيوعيين) والقوميين والبعثيين في ايجاد حلفاء لهم ضد العناصر اليمينية طمعاً في حصولهم على المساعدات والتأييد في صراعهم، فقام محجوب ولد بيه عضو "اللجنة المدنية"(الماوي سابقاً) ومحمامي هو الشيخ في العاشر من اذار1979، بمقابلة احد المسؤولين العراقيين البارزين في السفارة في نواكشوط، وعبروا عن رأيهم بالوضع السائد في موريتانيا بالنقاط التالية.

1. ان الرجعية (قصد بها اليمينيون والمتعاونون مع فرنسا على حساب موريتانيا) تتأمر وتعمل ضد موريتانيا.
2. ان القوى الوطنية على دراية تامة بما دار في الساحة الموريتانية، وانهم على استعداد تام لمواجهة اعمالهم.
3. أنهم لايريدون ان يذبحوا كالخراف.

واكدوا حرصهم على اطلاع القوى العربية التقدمية على ما يدور في موريتانيا، وقصدوا بالدول التقدمية الجمهورية الليبية على الرغم من حداثة دولتها، وقلة تجربتها، والاختلافات والتناقضات في المواقف معها، والجزائر رغم محدوديتها، والعراق الذي عدوه((السد القوي، والمهم،والاول)) امتداداً لهم في النظال العربي التقدمي. واكد المسؤول العراقي على اهمية الحفاظ على عروبة موريتانيا، واتفق معهم على حمل التقدميين شعار العروبة، وحاول توضيح الموقف العراقي بأنه لايكن العداء للدول العربية الاخرى، على الاقل فيما يخص القضية الموريتانية بقوله:((اننا لاننافس الاخرين، بل نحن ندعوهم لوحدة الصف العربي دائماً)) ، لكن حقيقة الوضع خلاف ماذكروا من قوة موقفهم واستعداداتهم لمواجهة اي عمل طارئ تتخذه الحكومة الموريتانية والقوى اليمينية ضدهم، فالقوى الوطنية من بعثيين وماويين وقوميين الموجودين في موريتانيا يشكون من الفرقة وعدم الاتحاد، غير ان ذلك لايمنع القوى الوطنية من بذل الجهود والعمل على انقاذ موريتانيا عادين فرنسا العدو الاول لهم وتأتي المغرب بالمرتبة الثانية[24].

ظهر لدى السفارة العراقية في نواكشوط قناعة نتيجة لانحياز الحكومة الموريتانية الى جانب فرنسا والمغرب ان بعض الشخصيات السياسية التي اشتركت في حكومة مصطفى ولد السالك، ادركت خطأ تأييدها له وعلى رأسهم مولاي بوخريص وزير العدل الذي عبر عن تقصير الشخصيات الموريتانية الوطنية بترك البلاد لتستمر بتلك الظروف السياسية السيئة معبراً عن ذلك بقوله:((أنهم اخطأوا عندما تركوا الامور تسير هكذا))[25]، واكد بوخريص عن وحدة الصف الوطني، وانهم على استعداد تام لمواجهة كل شيء، فكأنه اراد ان يقول للمسؤول العراقي عند لقائه معه ان شيئاً سيحدث قريباً قد يؤدي الى تغيير مجرى السياسة الموريتانية، وبكلمات اخرى ان انقلاباً او تحركاً مضاداً للحكومة الموريتانية سيحدث في اقرب وقت، ويبدو ان بوخريص وجماعته من "اللجنة المدنية" الوطنية التي انظم اليها مؤخراً كانوا جادين في تلك المرة في تغيير الواقع السياسي في موريتانيا لدرجة ان المسؤول العراقي وصفه قائلاً:((وقد رأيته لأول مرة واضحاً صافياً وعذباً))، فاوصت السفارة العراقية في نواكشوط ضرورة اتخاذ قرار سريع مع خطة عمل منظمة ليكون العراق في طليعة المساندين للعناصر الوطنية[26] .

لم يكن مصطفى ولد السالك بمعزل عن التقلبات التي شهدتها الساحة الموريتانية،ومواقف بعض الساسة المعارضين لسياسة حكمه، والذين هم جزء من حكومته بأشغالهم مناصب رفيعة سواء في "اللجنة العسكرية للانقاذ الوطني" او في المناصب الوزارية، لذلك بادر مصطفى ولد السالك الى اتخاذ اجراءات استباقية لأفشال المحاولات الانقلابية التي خطط لها الوطنيون التي

عدت((انقلاباً صامتاً استبق به العقيد السالك مشروعاً انقلابياً كانت تهيئة العناصر الموالية للبوليساريو))[27]، فكشف في خطابه الذي القاه في العشرين من اذار1979، ان موريتانيا مقبلة على حملة من التغييرات السياسية سواء في اساليب الحكم ام الدستور الذي تسير عليه"اللجنة العسكرية للأنقاذ الوطني"،والتعديل يتضمن الاسس الخاصة بصلاحيات رئيس"اللجنة العسكرية للأنقاذ العسكري"، ذلك بمنحه الصلاحيات الكاملة التي تمكنه من مواجهة ((الاوضاع الطارئة)) التي تمر بها البلاد، فكان لابد من تقديم تبريرات مقنعة لأتخاذ مثل تلك الاجراءات الواسعة التي تؤثر في سياسة موريتانيا،لذا وجه الاتهامات الى عدد من الشخصيات السياسية الموريتانية بأنها تعمل على اثارة النعرات التقسيمية في موريتانيا خدمتاً لأجندات خارجية بقوله:((ان التسامح والديمقراطية والحرية الممنوحة للمسؤولين قد اسيء فهمها على بعض المستويات من دون تحديد المناصب والمستويات التي شغلوها في الدولة)) ، واضاف ان "اللجنة العسكرية للأنقاذ الوطني" رأت ضرورة اتخاذ مجموعة من الاجراءات الهادفة الى افشال ما وصفه بـ((مخططات الذين يحاولون ان يفجروا وحدة موريتانيا بغية النيل من سيادتها الوطنية خدمتاً لأغراض معادية للوطن)) ، لذلك اعلنت "اللجنة العسكرية للأنقاذ الوطني" عن تأليف "مجلس استشاري" راعى فيه تمثيل جميع القيادات، وحدد الثلاثين من اذار 1979، موعداً لعقد جلسته الاولى[28].

من خلال تصريح مصطفى ولد السالك والاجراءات التي اتخذتها "اللجنة العسكرية للأنقاذ الوطني" التي تولت ادارة البلاد منذ الانقلاب الذي اطاح بالمختار ولد داده في العاشر من تموز 1978، يتضح ان تغييرات في المناصب الوزارية و"اللجنة العسكرية للأنقاذ الوطني" نفسها ستقع في القريب العاجل، لكن الاهم ما اثير من تساؤلات بشأن انشاء "المجلس الاستشاري" الذي لم يحدد هوية اعضائه وحجم القوى الوطنية السياسية التي ستدخل في تمثيله، لذا عد رداً سريعاً على مخططات من وصفهم مصطفى ولد السالك((بمحبي السلطة والمتعلقين بالعهد السابق،والهادفين الى زعزعة الوضع الداخلي بغية النيل من السيادة الوطنية لأغراض معادية للوطن))[29]،وبالتأكيد ان العناصر الوطنية المعارضة ،التي سبق الاشارة اليها، لن يسمح لها بالمشاركة في ذلك المجلس،لأن تصريحات مصطفى ولد السالك دلت على ان انشاء المجلس في الاصل لضرب اولئك الوطنيين الذين سماهم بمجيئه للسلطة، وبالفعل عندما اعلن في الثاني والعشرين من اذار 1979،عن اعضاء "المجلس الاستشاري" خلا من الوطنيين المعارضين، لكن لم يعلن عن مهام المجلس وواجباته، التي تقرر البوح بها قبل انعقاد الجلسة الاولى للمجلس في الثلاثين من اذار من العام نفسه، ما اثار من شكوك بشأن المجلس، هل سيضم في ممثليه اعضاء من "اللجنة العسكرية للأنقاذ الوطني"؟او انه سيكون بديلاً عن "اللجنة العسكرية للأنقاذ الوطني" في المرحلة المقبلة؟

لم يطل الوقت حتى اعلن مصطفى ولد السالك عن اجراء تغييرات متعددة في الوزارة قائمة على اساس الاختلافات والنزاعات بين الشخصيات الموريتانية المسؤولة عن السياسة الداخلية،وادارة البلاد، والاختلافات على الموقف من قضية الصحراء وجبهة البوليساريو، لاسيما اذا علمنا ان انزعاج وامتعاض المغرب بصورة كبيرة الذي تتواجد قواته العسكرية بكثافة في الاراضي الموريتانية بسبب ميول السياسة الموريتانية نحو ايجاد حلول مرضية لجميع الاطراف، فضلاً عن ايقاف البوليساريو العمليات المعادية ضد موريتانيا في المدة السابقة[30].

اعلن في الثاني والعشرين من اذار 1979، عن تأليف حكومة موريتانية جديدة بعد اجراء مصطفى ولد السالك بعض التعديلات عليها، وجاءت كالأتي.

–مصطفى ولد السالك رئيساً للجمهورية ووزيراً للدفاع الوطني.

-شيخنا ولد محمد الاخصف وزير الدولة للرئاسات.
-العقيد معاوية ولد سيد احمد الطايع وزيراً للرئاسة ويشرف على "اللجنة العسكرية للأنقاذ الوطني".
-احمد ولد عبدالله وزيراً للخارجية.
-مولاي ولد بوخريص وزيراً للعدل وحامل الاختام.
-تيام الحاج وزيراً للداخلية.
-مختار ولد زامل وزيراً للخطة والتعاون.
-مولاي محمد وزيراً للمالية.
-احمد ولد زين وزيراً للتجارة والتصنيع والثروات المعدنية.
-الكولونيل احمد ولد بوسيف وزيراً للثروة السمكية والاقتصاد البحري.
-الكولونيل احمد سالم ولد سيدي وزيراً للعتاد والنقل.
-لي مامادو وزيراً للبيئة والاسكان والسياحة والحرف.
-الكولونيل محمد محمود ولد لولي وزيراً للقوى العاملة والتعليم العالي والفني والمهني.
-سيك ماميم جال وزيراً للتعليم الاساسي والثانوي.
-عبد القادر ولد ديدي وزيراً للثقافة والاعلام والمواصلات.
-محمد محمود ولد محمد وزيراً للشباب والرياضة.
-باولد ينة وزيراً للشؤون الاسلامية والتعليم الاولي.
-دكتور باعمر وزيراً للتنمية الريفية.
-دكتور دياجانا يوسف وزيراً للصحة والعمل والشؤون الاجتماعية.

يمكن ان نلحظ من خلال تشكيلة الوزارة الجديدة ان مصطفى ولد السالك اراد التخلص من بعض الشخصيات البارزة في الحكومة ذات الميول"التقدمية"و"المؤيدين" لجبهة البوليساريو، فقد استبعد الرائد جدو ولد السالك وزير الداخلية وعضو "اللجنة العسكرية

للأنقاذ الوطني" الذي حسب على التيار "القومي العربي"، وارتباطه القومي مع الناصريين الموريتانيين الموالين الى ليبيا، الذي كثيراً ما ردد في لقاءاته الخاصة ضرورة الاعتراف بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، والحد من الارتباط بالمغرب، وتأليف اتحاد بين الصحراء وموريتانيا، والسيد محمد يحظيه ولد بريد الليل وزير التعليم العالي والفني والمهني من البعثيين الموريتانيين، فضلاً عن انهما من انصار فك الارتباط مع المغرب، والتقارب مع الجزائر وليبيا، فأن اراءه مشابهة لما دعا اليه جدو ولد السالك من اراء لدرجة انه اجرى اتصالات متعددة مع مبعوثي البوليساريو في باريس[31]. اما السيد احمد ولد بينجارا وزير المالية عرف بميوله الى التفاهم مع جبهة البوليساريو والجزائر، لكن الامر يختلف مع عزل العقيد فياه ولد المعيوف قائد الدرك الوطني الموريتاني السابق ووزير النقل والمواصلات والسياحة والحرف، فعلى الرغم من كونه من انصار المغرب في قضية الصحراء لكنه عزل، وقد يرجع السبب لكونه من انصار النظام السابق(نظام مختار ولد داده) ومن الطامعين بالسلطة على وفق ما وصفه مصطفى ولد السالك في خطابه في العشرين من اذار1979[32].

ان عملية التصفية التي قام بها مصطفى ولد السالك لم تكن بالمستوى الذي انهى المعارضة الداخلية،إذ بقت اعداد من اعضاء "اللجنة العسكرية للأنقاذ الوطني" امثال ولد الطايع وعدد من الوزراء الذين اختلفوا مع مصطفى ولد السالك في مسألة الصحراء مثل مولاي بوخريص، غير ان العامل الابرز في تلك التغييرات دخول وزيرين مدنيين في الوزارة الجديدة هما مولاي محمد لوزارة المالية ومحمود ولد محمد محمود وزير الشباب والرياضة، كما ادخل لأول مرة وزيراً زنجياً في الحكومة الموريتانية متمثلاً بالرائد تيام الحاج وزيراً للداخلية، فضلاً عن اقرار منح السلطات المطلقة الى مصطفى ولد السالك بعد ادخال بعض التغيرات الدستورية التي تسمح بذلك، واعلان تأليف "المجلس الاستشاري" الذي نوهنا له،فأصبحت الحكومة الجديدة اقرب الى المغرب والسعودية وفرنسا منها الى الجزائر وليبيا بحكم ابعاد العناصر الموريتانية من مناصبها الحكومية الموالية للدولتين الاخيرتين كما مر بنا سابقاً، وهذا يفسر فشل بعثة الوفد الموريتاني برئاسة احمد سالم ولد سيدي التي سافرت الى الجزائر في الحادي عشر من حزيران1979، لبحث قضية الصحراء مع الحكومة الجزائرية،إذ اتخذ الجانب الجزائري موقفاً متصلباً رافظاً اي مبادرات تفاوضية الا بعد انسحاب موريتانيا من الصحراء وتفاوضها المباشر مع البوليساريو،ووجدت السفارة العراقية في نواكشوط ان ما وصلت اليه الاوضاع السياسية الداخلية في عهد مصطفى ولد السالك وتأزم الاوضاع في الجزائر وليبيا بشأن قضية الصحراء، سيؤدي الى التدخل الليبي بقوة لاسيما بعد زيارة معمر القذافي الى الجزائر وتباحثه مع الشاذلي بن جديد الرئيس الجزائري لتنسيق اعمالهم في الصحراء الغربية[33].

- الاوضاع السياسة في موريتانيا لعام 1980.

مع تولي محمد خونا ولد هيدالة رئاسة الدولة ورئاسة "اللجنة العسكرية للأنقاذ الوطني"في الرابع من كانون الثاني 1980، بدأت مرحلة جديدة في تاريخ موريتانيا السياسي لم تشهدها سابقاً، إذ احتدم الصراع بين هيدالة ومعارضيه سواء من التوجهات السياسية المختلفة ام اعضاء "اللجنة العسكرية للأنقاذ الوطني"، ومن ذلك المنطلق،صب هيدالة جهده نحو التخلص من المعارضين بشتى الوسائل، ومن جانب اخر،عمل هيدالة على احتكار جميع السلطات بيده، فبدأ بعملية تصفية العناصر التي شكلت خطراً على سلطاته، ولاسيما من اعضاء "اللجنة العسكرية للأنقاذ الوطني"[34]. لكن هذا لايعني انه انفرد بالسلطة، بل ان هناك بعض الشخصيات والتوجهات التي نالت مكانة مقربة ومؤثرة من هيدالة، وهي كالاتي:

1-اللجنة العسكرية،شملت "اللجنة العسكرية للأنقاذ الوطني" على اربعة وعشرين عضواً من الضباط العسكريين برئاسة المقدم محمد خونا ولد هيدالة رئيس الدولة، الذي جمع بين جميع السلطات، لكن ذلك لايعني انفراده بالقرارات من دون الرجوع او التأثير في قراراته مطلقاً من قبل بعض الجهات والشخصيات المتنفذة.

2-الرائد مولاي بوخريص، الرجل الثاني بعد الرئيس هيدالة،من اصل عربي، من مناطق الشمال، واكثر الشخصيات تحمساً في مساندة البوليساريو، وتولى مناصب مهمة متعددة، ففضلاً عن كونه عضواً في "اللجنة العسكرية للأنقاذ الوطني" ونائباً لرئيس اركان الجيش، ويعد اقرب الشخصيات الى الرئيس هيدالة لدرجة شاع ان الرئيس هيدالة لايخطو خطوة من دون علمه.

3-المقدم يال عبدالله،من اصل زنجي،تولى رئاسة اركان الجيش الى جانب كونه عضواً في "اللجنة العسكرية للأنقاذ الوطني"،امتاز بقوة شخصيته بذل جهوداً واضحة لتعزيز مكانة ومركز الزنوج في الجيش والسلطة، فأصبح قوة مؤثرة بالتعاون مع وزير الاعلام النقيب ديوب مصطفى،ومدير الامن العام وبعض الوزراء الزنوج،لدرجة اصبح هيدالة يخشى من تصرفاته.

4-العقيد معاوية ولد الطايع،عضو "اللجنة العسكرية للأنقاذ الوطني" ورئيس الوزراء ووزير الدفاع، اتخذ لنفسه خطاً مهادناً، فبدى شخصية ليس لها رأي مؤثر، وامتاز بالبساطة والزهد، لكن مواقفه والمناصب التي تقلدها توحي الى غير ذلك[35].

5-النقيب مولاي هاشم،عضو"اللجنة العسكرية للأنقاذ الوطني" ومفوض الامن الغذائي، ومرافقاً للرئيس مصطفى ولد السالك، ادى دوراً بارزاً في الانقلاب الذي اطاح بالسالك، وامتاز بعلاقاته واتصالاته القوية مع عدد كبير من اعضاء "اللجنة العسكرية للأنقاذ الوطني"، وعرض عليه منصب وزاري، لكنه رفضه لأن منصبه يدر عليه اموالاً طائلة عن طريق اختلاس اموال المساعدات التي قدمتها الدول الى موريتانيا.

6-المقدم احمد ولد عبدالله، وزير التجهيز والنقل، ملتزماً بوظيفته،عرف بميوله الى فرنسا والسعودية.

7-العقيد محمد محمود ولد الحسن،الامين العام "للجنة العسكرية للأنقاذ الوطني" والمفتش العام للجيش، عبر عن الجندي الملتزم بتنفيذ الاوامر الصادرة اليه، وهو اكبر ضابط في القوات المسلحة مما فرض احترامه على الجميع.

8-رجال الدين، لهم دوراً واضحاً في اتخاذ القرارات السياسية، مارسوا تأثيرهم بشكل مباشر وغير مباشر، وتتخوف السلطة كثيراً منهم .

9-التجار،مثلوا عماد الاقتصاد الموريتاني في الدولة التي اعتمدت على ما يردها من الخارج، لذلك تحكموا في اثارة الازمات التي يمكن ان تحرج الحكومة في اي وقت تريد، فضلاً عن صلاتها وارتباطاتها القوية مع رجال السلطة سواء بصلات القرابة معهم ام اشغال بعضهم مناصب استشارية للرئيس هيدالة[36].

10-الشيوعيون والقذافيون اصبح لهم شأناً مؤثراً في سياسة دولة موريتانيا لوصول عدد من انصارهم الى مناصب مهمة في السلطة، مثل الوزراء والمناصب الحساسة الاخرى،الذين اسهموا في علاقات موريتانيا الخارجية.

11-البوليساريو،تولى بعض شخصياتها والمؤيدين لها مناصب قريبة من الرئيس هيدالة، مثل المقاول فتن الركيبي الذي ينتمي الى عشيرة هيدالة، والرجل المؤثر في قرارات الرئيس السياسية.

12-الزنوج،الذين اصبح لهم اثراً واضحاً في اتخاذ القرارات في الدولة ، واهتموا في القرارات التي تخدم الزنوج، وبالوقت نفسه لايعارضون اي قرار لايضر بهم، لذلك اسهموا في الحركات السياسية التي تخلو من طابع القومية العربية[37].

ابتدأت عملية التصفية بابعاد بعض الشخصيات في "اللجنة العسكرية للأنقاذ الوطني" عن مناصبهم الحساسة، وتوليتها الى شخصيات موالية اليه، ليضمن تمرير قراراته من دون معارضة، لكن لم يكن سهلاً تنفيذ تلك الاجراءات لقوة الشخصيات المعارضة، فقد استدعى هيدالة،محمد يحضي بريد الليل وكيل وزارة الخارجية الموريتاني، واخبره بنية تعيينه والياً(محافظاً) على منطقة الروصو،الواقعة على الحدود الموريتانية- السنغالية بداية عام1981، فطلب محمد يحظي بريد الليل من هيدالة امهاله الوقت الكافي للتفكير بعرضه، وقد يكون للتابحث مع مؤيديه من البعثيين الموريتانيين، غير ان هيدالة اعلن قرار تعيينه من الاذاعة الموريتانية من دون علمه،معللاً قراره لأهمية مدينة الروصو بالنسبة الى موريتانيا لوقوعها على الحدود مع السنغال التي تعد بؤرة المعارضة ضد موريتانيا[38]،فضلاً عن كونها مسقط رأس الرئيس السابق المختار ولد دادة، والمقدم احمد سالم ولد سيدي عضو"اللجنة العسكرية للانقاذ الوطني" المبعد من قبل هيدالة،الذي ثار عليه والتحق بجبهة المعارضة المتواجدة في السنغال بعد ان نكث بوعده له بتسليمه احد المناصب الوزارية في التعديل الوزاري المزمع اجراءه ،لذا تحتاج الى شخص يتمتع بالقوة والقناعة الكافية في حماية موريتانيا من التدخلات الخارجية والداخلية، لكن ما يثير التساؤل ان محمد يحظي بريد الليل من البعثيين، احدى الجهات السياسية الموجودة في الساحة الموريتانية المنتمية الى الخط القومي العربي، فمن غير المنطقي ان يكون تعيينه لتلك الاسباب فقط، فيبدو انه اراد ان يضرب عصفورين بحجر واحد، من جهة تنصيب، وان كان مؤقتاً، شخصية وطنية تعمل على حماية التراب الموريتاني، ومن جهة ثانية، التخلص من محمد يحظي بريد الليل الشخصية القوية بابعاده عن العاصمة، والحد من نشاطه السياسي وعلاقاته مع القوى السياسية والشخصيات الوطنية الموريتانية المعارضة للنظام والموجودة داخل النظام[39]، لاسيما اذا علمنا ان الشخصيات السياسية التي ابعدت عن مناصبها منذ انقلاب تموز 1978، لاتزال تتحرك خلف الكواليس، وتقيم اتصالات واسعة فيما بينها، لمحاولة هيدالة ابعاد احمد ولد عبدالله عضو"اللجنة العسكرية للأنقاذ الوطني" ورئيس الاركان السابق عن عضوية"اللجنة العسكرية للأنقاذ الوطني" ومناصبه العسكرية[40]، كما شن حملة واسعة من الاعتقالات ضد عناصر "جبهة من اجل موريتانيا حرة ديمقراطية"[41]، التي الفت في بداية العام 1980، في فرنسا،ونقلت نشاطها الى داخل موريتانيا بتوزيع "اشرطة الكاسيت" بين المواطنين، وكانت على نوعين ،النوع الاول الاشرطة التي سجل عليها النصائح الموجهة الى بعض اعضاء الحكومة والشخصيات السياسية الموريتانية، وحثها على عدم التعاون مع حكم هيدالة، موضحين في التسجيل السلبيات التي اتصف بها نظام هيدالة، والنوع الثاني من الكاسيت تضمن الهجوم على هيدالة وحكومته مما ادى الى بروز تكتلات قبلية وعشائرية منددة بالحكومة واعمالها، فلجأ هيدالة للحد من نشاط المنظمة السياسية المعارضة بأصدار اوامره باعتقال عدد من اعضائها والمؤيدين لها، وحجز اموالهم وفرض الرقابة عليهم[42].

يبدو ان حركة المعارضة الموريتانية منقسمة على نفسها، فعلى الرغم من وجود هدف مشترك لها، تمثل باسقاط نظام هيدالة، غير انها لاتشترك ببرنامج موحد يجمع بينها، ويرجع ذلك الى الاختلافات العقائدية والفكرية للحركات المعارضة، وبرزت الخلافات بين الجهات البعثية، والقذافية، فبعد اعلان "اللجنة العسكرية للأنقاذ الوطني" في حزيران 1980، دعوة الجماهير الموريتانية الى "العمل التطوعي" (العمل الشعبي)، فشكلت على اثرها لجان متعددة في العاصمة والمحافظات (الولايات) واصبحت العاصمة مقر اللجنة الرئيسة التي شملت على تسعة عشر عضواً، ثلاثة من البعثيين وثلاثة من الكادحين(الشيوعيين) والناصريين، وبقية الاعضاء من المستقلين، فبرز نشاط الاعضاء البعثيين بزياراتهم المتكررة الى المدن الموريتانية المختلفة للتعبئة للعمل التطوعي، ولاسيما بعد التأييد والدعم اللذان حضوا به من الرئيس هيدالة، فأثار ظغينة وحقد القذافيين والكادحين، فكثفوا نشاطهم بافشال جهود البعثيين، وبرز موقفهم في المؤتمر الذي عقدوه في الثالث عشر والرابع عشر من ايلول 1980، فقرروا فيه تصعيد العداء ضد البعثيين، وبعد ايام قليلة شنوا هجوماً على احدى مدارس محو الامية في نواكشوط، التي اشرف عليها البعثيون، وتكررت عمليات الاعتداء في السابع عشر من ايلول 1980، بقيام مجموعة من القذافيين بمحاصرة المدرسة الرابعة لمحو الامية في نواكشوط فأدى الى وقوع اصطدامات بينهم وبين البعثيين نتج عنها اصابة ثلاثة من عناصر القذافيين بعد تفريقهم بوساطة الشرطة[43].

يبدو ان الصراعات والنزاعات القائمة بين الجهات السياسية الموريتانية واقعاً تحت تأثير تبعيتها للاطراف الخارجية نتيجة للخلاف والعداء القائم بين العراق وليبيا،فشهدت الساحة الموريتانية تنافراً بين البعثيين والقذافيين، وانطبق الحال نفسه على الخلاف بين البعثيين والشيوعيين لعداء حزب البعث العراقي للحزب الشيوعي العراقي، وما يؤكد ما ذهبنا اليه، ان اصدر القذافيون في السادس من تشرين الاول1980، بياناً ادانوا فيه العراق لدخوله في الحرب ضد ايران، وبالمقابل قام البعثيون ببذل الجهود للتعبئة الجماهيرية في صالح العراق في حربه ضد ايران،وتوزعت جهودهم على الاصعدة الموريتانية كافة[44]،كما اجرى البعثيون

اتصالاتهم مع المسؤولين الموريتانيين لتوضيح الموقف الحقيقي للقذافيين، وهدفهم من افشال العمل الطوعي[45]، وبرهن تحسن العلاقات بين البلدين(العراق وموريتانيا) في تلك المدة على ما ذكرناه،وحاول الرئيس هيدالة امام الليبيين تبرير مواقفه الايجابية المؤيدة للبعثيين الموريتانيين على حساب القذافيين لما لهم وزناً في القرار الموريتاني لثقل ليبيا الاقتصادي وحاجة موريتانيا للمساعدات لتدهور وضعها الاقتصادي.

افرزت سياسة الحكومة الموريتانية ومواقف الاحزاب المعارضة وعلاقاتها مع بعضها من جهة ومع الحكومة من جهة اخرى، ان نشر الوحدويون الناصريون في السادس من تشرين الاول 1980،بياناً انتقدوا فيه الجهات والاحزاب السياسية سواء الداخلة معهم في جبهة الثورة العربية القومية ام خارجه، فوصفتهم((الانتهازيين والعملاء العنصريين والمتسلقين الذين يريدون المتاجرة بكرامته وسيادته)) ،واشار البيان الى ان نظام هيدالة فشل في تحقيق الخطوة الاستقلالية بالتخلص من الاعتماد على فرنسا والمغرب ومشايخ ورؤوساء القبائل التي اعتمد عليها نظام مصطفى ولد السالك، وذلك بوساطة اعمال "اللجنة العسكرية للأنقاذ الوطني" بالتخلص من العناصر الموالية لها، واصفة اياهم ((بالحزب الفاشستي)) الذي اعتمد على ايصال انصاره بالرشاوى والهدايا[46]. ويبدو ان هيدالة تمكن من استغلال الجهات السياسية بمنحها بعض الدعم والمناصب مقابل تأييدها لنظامه لاضهاره نظاماً ذو جماهيرية واسعة عن طريق اخراج المظاهرات المؤيدة لقرارات الحكومة، لكن فشل الحكومة الموريتانية بالتخلص من الطابع القبلي، إذ ساعد التمثيل القبلي في المجالس الاقليمية التي الفت في العام 1980، في محاولة لتوازن سياسة الحكومة بالأنفتاح على القوى التقدمية، فكان لابد من وجود قوى قبلية تحتاجها في مؤسسات الدولة[47]. وبذلك مثلت احداث العام 1980، الصراع الحقيقي على السلطة في موريتانيا، وبالوقت نفسه مثل بداية الصراع على السلطة في مرحلته النهائية، فكان لابد من وقوع حدث يؤدي الى سيطرة النظام السائد في الدولة او المعارضة.

-انقلاب السادس عشر من اذار 1981، واثره في سياسة موريتانيا الداخلية والخارجية.

بعد عام من حكم هيدالة، وبالتحديد مع بداية العام 1981، تبلورت لدى هيدالة ومؤيديه مفاهيم السلطة وكيفية التعامل معها والمحافظة عليها بصورة جلية في الساحة الداخلية والخارجية، فأصبحت تصرفات هيدالة حذرة في التعامل مع خصومه، والامساك بزمام الامور بوساطة اتباع التكتيك والمهادنة مع الخصوم الى حيث سنوح الفرصة المناسبة للتخلص من خصومه[48]، فقد اشتد ساعد المعارضة لاسيما مجموعة من الضباط وبعض العناصر العسكرية الذين وصل عددهم اربعة عشر عضواً في السادس عشر من آذار 1981 ،بدؤا الاعداد لعملية انقلابية ضد هيدالة وارجاع موريتانيا الى الحضيرة العربية، وعرف عنهم من مؤيدي نظام المغرب،لكن تدخل عناصر الثورة العربية ادى الى افشال الانقلاب وسيطرة هيدالة على الامور[49]، بعد وقوع اشتباكات بين الطرفين نتج عنها وقوع بعض الضحايا من كلا الطرفين[50]، وتركت عملية الانقلاب اثراً واضحاً في السياسة الداخلية والخارجية لنظام هيدالة، فلأول مرة في تاريخ موريتانيا منذ الاستقلال، استغل هيدالة، بينجاره رئيس الوزراء الموريتاني الذي ترأس حكومة مدنية، من اصدار حكم الاعدام بحق منفذي الانقلاب مما اثار سخط قبائلهم عليه،لأن الانقلابات السابقة التي شهدتها الساحة السياسية الموريتانية تمت من دون اراقة الدماء ووقوع الضحايا، على خلاف العملية الانقلابية في السادس عشر من اذار 1981، التي تسببت في اراقة الدماء، وجعلت هيدالة اكثر تمسكاً بالسلطة،ولضمان استمرار بقاءه اعتمد على اقاربه وابناء قبيلته الصحراويين من البوليساريو واستخدامهم لحمايته الشخصية وحراسة منزله والقصر الجمهوري، واستعان بالخبراء العسكريين الجزائريين ليشرفوا على تأليف جهازي استخباراتي وامني متخصصان،ارتباطهما به شخصياً[51]،فقد اصبح فتن الركابي ممثل البوليساريو وينتمي الى قبيلة هيدالة، الذي تولى منصب مرافق هيدالة في كل لقاءاته السياسية،اخرها مرافقته للوفد الموريتاني برئاسة هيدالة الى كوريا الشمالية[52]، وعين هيدالة بعض افراد قبيلته مستشارين له[53]،كما انه اعتمد على الشخصيات التي ابدت تأييدها التام لسياسته مثل المقدم احمد ولد عبدالله الذي سبق وان ابعد عن عضوية "اللجنة العسكرية" عام 1979، بعد الانقلاب على مصطفى ولد السالك،لكن هيدالة بعد مدة اعاده الى عضوية "اللجنة العسكرية"وتعيينه وزيراً للتجهيز والنقل، لكونه من اتباع فرنسا وليبيا اللتان اصبحتا لهما تأثيراً واضحاً على هيدالة[54]، وادرك هيدالة من وراء ذلك الانقلاب ما يأتي.

1. عدم ثقته بعناصر السلطة لأنهم تخلوا عنه في الوقت الحرج.
2. اصبح مدركاً لقوة حركة الثورة العربية وثقلها في الاوساط الشعبية والسلطة، واقتنع بضرورة توجيه ضربة اليها قبل اشتداد ساعدها، على الرغم من جهد حركة الثورة العربية في كشف الانقلاب وافشاله، غير ان خط هيدالة استراتيجي اختلف عن خط حركة الثورة العربية واهدافها بسبب موقفها المعادي للبوليساريو والمؤيد للمغرب.
3. دخلت موريتانيا عهداً جديداً على يديه بعد اراقة الدماء اثناء عملية الانقلاب، واصدار حكم الاعدام لأول مرة في تاريخ موريتانيا، مما جعله متدفقاً بقوة تجاه الحفاظ على منصبه وسلطاته.

ونتيجة لارتباط منفذي الانقلاب بدولة المغرب، اعلن هيدالة قطع العلاقات مع دولة المغرب، وبالوقت نفسه، سارت موريتانيا بسرعة نحو تقوية علاقاتها مع اعداء المغرب (دولتي الجزائر وليبيا) على الرغم من المساعي والوساطات العربية الهادفة الى اعادة العلاقات بين المغرب وموريتانيا وتحسينها،إذ زار طارق عزيز عضو مجلس قيادة الثورة العراقية ونائب رئيس الوزراء،موريتانيا في الخامس والعشرين من اذار 1981، في محاولة لارجاع العلاقات الموريتانية المغربية لكنها لم تفلح[55]، وزيارة الشيخ سعد العبد الله الصباح في الثامن عشر من العام نفسه،الى موريتانيا لتخفيف حدة التوتر بين البلدين، لكن كل تلك الجهود باءت بالفشل لان هيدالة وجد في قطع العلاقات مع المغرب ما يؤيد ويتفق وسياسة الدول التي تساند موريتانيا وتختلف مع المغرب(يقصد بها الجزائر وليبيا)[56].

وجاءت زيارة معمر القذافي الى نواكشوط في التاسع عشر من نيسان 1981، من اجل تقوية العلاقات بين البلدين، وتكثيف العمل ضد المغرب، لاسيما بعد التطور المفاجئ الذي طرأ على العلاقات بين البلدين مع مطلع العام 1981،بفتح المركز الثقافي، الذي سبق اغلاقه وطرد السفير الليبي،وزيارة علي عبد السلام التريكي وزير خارجية ليبيا الى موريتانيا المفاجئة،فتطورت العلاقات

بينهما لتصل الى اعلى درجاتها بعد عملية انقلاب السادس عشر من اذار 1981، وزيارة بينجاره الى ليبيا[57]،فتسببت زيارة القذافي انشقاقاً في صفوف اعضاء"اللجنة العسكرية" وبروز كتلة معارضة من الضباط في "اللجنة العسكرية للانقاذ الوطني"بقيادة النقيب دحان ولد محمد محمود معترضة على زيارة القذافي ومنتقدة هيدالة وبوخريص وبينجاره،لأنهم كانوا على علم بتلك الزيارة ولم يخبروا بقية اعضاء"اللجنة العسكرية" الذين تفاجؤا بها، كما انهم رفضوا المشاريع الوحدوية التي طرحها القذافي عليهم[58]، واصر المعارضون على اقالة حكومة بينجاره المدنية واعادة السلطة الى العناصر العسكرية،واتفق الزنوج مع بقية اطراف المعارضة وعدوا معارضة النقيب دحان ورفاقه انما هي ضد تجزئة موريتانيا لصالح البوليساريو، وسعيهم الى الحياد المطلق بشأن نزاع الصحراء، ولضمان صداقة موريتانيا مع كل جيرانها، وحرصهم على المحافظة على الوحدة الوطنية للبلاد، ووجهوا نداءاً الى العناصر الوطنية الموريتانية بتعبئة الجماهير لاسقاط حكم هيدالة الذي وصفوه بأنه((حكم الاقلية الذي يقوده الثلاثي هيدالة وبوخريص وبينجارة واستبداله بنظام ديمقراطي حقيقي))[59] فتبلورت لدى هيدالة ومؤيديه مفاهيم السياسة وكيفية التعامل معها بالسيطرة على زمام الامور واستخدام التكتيك والمهادنة احياناً مع الخصوم الى حين مجيء الوقت والفرصة المناسبتين،لتوجيه الضربة اليهم، لذلك رضخ هيدالة الى مطالب المعارضة في "اللجنة العسكرية" بقيادة النقيب دحان، واقالة حكومة بينجاره،والفت حكومة من العناصر العسكرية برئاسة معاوية ولد الطايع، وقلدهم مناصب وزارية هامة، وامر بتخفيف اجهزة الاعلام لبث الدعاية المؤيدة لقضية الصحراء[60].

بعمله هذا، اوحى لخصومه ومعارضيه انه غير من سياسته، لكن حقيقة الامر، ان هيدالة هدف من وراء اعماله طمأنة خصومه وكسب تأييدهم لتعديل الدستور، وذلك بحصر السلطات والصلاحيات بيده، ليتمكن من اتخاذ الاجراءات الكفيلة بالتخلص من خصومه ومعارضيه، واجراء التنقلات بين صفوف الضباط والقادة العسكريين من دون الرجوع الى "اللجنة العسكرية للانقاذ الوطني". وبالفعل بعد اجراء التغيير في الدستور في تموز عام 1981، اصدر في الرابع من آب 1981، مرسوماً جمهورياً باعفاء النقيب دحان من جميع مناصبه كوزيراً وعضواً في"اللجنة العسكرية للانقاذ الوطني"، وبعدها باشر في ابعاد الضباط المؤيدين للنقيب دحان الى مناطق عسكرية بعيدة عن العاصمة نواكشوط، لكن ذلك لم يمنع معارضة بعض الشخصيات العسكرية المؤيدة لهيدالة، فقد ضهرت اشاعات على احتجاج معاوية ولد الطايع رئيس الوزراء ووزير الدفاع على طرد النقيب دحان[61]، وتزامن مع القضاء على المعارضة في "اللجنة العسكرية" ان شن هيدالة حملة واسعة من الاعتقالات والابعاد عن المناصب الحساسة والاقامة الجبرية لعناصر الثورة العربية،لأنهم برأيه من وجه المعارضة ضد حكمه[62]. مما دفع ان وجهت حركة الثورة العربية نداءاً في السادس عشر من آب 1981، الى الشعب الموريتاني، موضحة له ان عمليات الاعتقالات ضد اعضاء حركة الثورة العربية وفي مقدمتهم البعثيين،مثل اعتقال الاستاذ معد ولد حمد والتراد ولد سيدي،وفاضل ولد سيدي هيبه،والترد ولد بيداه، ما هي الاخطوة لاسكات المنادين بضرورة المحافظة على استقلال موريتانيا،وان جريمة الوطنيين مجرد قولهم((لا في وجه المخطط الرامي الى مصادرة الاستقلال الوطني، وتقديم البلاد هدية بلا عوض للبوليساريو تستثمرها في اطار حربها مع المغرب)) ، كما انتقدت حركة تقريب نظام هيدالة والعناصر الشيوعية واعتمادهم عليهم في ادارة مؤسسات البلاد الحساسة[63]،وكان ابرز من اعتمد عليهم.

1. باعلي ابرا امیناً للاقتصاد والنشاط التطوعي في الامانة الدائمة"للجنة العسكرية" وتقلد منصب والي ولاية النعمة، وعرف بميوله الشيوعية.
2. الدكتور محمد سالم ولد زين امیناً للثقافة والاداب الاسلامية والعمل الاجتماعي، وسبق ان عين مديراً للصحة، متدين ومتعاطف مع الشيوعيين.

من خلال الامناء العامين يمكننا ان نلحظ ان العناصر الشيوعية والقذافية ومؤيدي البوليساريو كانو وراء اتخاذ تلك الخطوة من قبل الرئيس هيدالة، لفرض نفسها من خلال التنظيمات والهياكل الشعبية لتكون غطاءاً شرعياً لتحركهم بين صفوف الجماهير بعد فشلهم في كسب الشعب من خلال لجان التطوع التي نجحت عناصر حركة الثورة العربية فرض سيطرتها عليها. وبالوقت نفسه، تكون غطاءاً شرعياً وشعبياً لتصرفات السلطة، ومن اجل الهاء الشعب، إذ لم تمتلك "هياكل التنظيم والتهذيب" ستراتيجية محددة يمكن السير عليها بعد تأليفها، وعلى الرغم من ذلك، اعلنت "اللجنة العسكرية" في الثاني عشر من ايلول 1981، عن بدأ حملة للتوعية في نواكشوط في الرابع عشر من الشهر نفسه لتباشر في شرح ابعاد انشاء "هياكل التهذيب"، وعين اربعة اعضاء من "اللجنة العسكرية" ترأسوا لجان حملات التوعية، وهم المقدم مولاي بوخريص والعقيد احمد محمد ولد الحسين والنقيب ولد عبده والنقيب ولد الاكحل[64].

لم تباشر اللجان حملة التوعية في الوقت المحدد لها، فقد ابتدأت في السابع عشر من ايلول 1981، ويعود سبب تأخر انطلاق الحملة الى الخلافات الموجودة بين اعضاء"اللجنة العسكرية" بشأن الطريقة التي يزمع اتباعها في الحملة، فلم يتفقوا على الخطوط العريضة، فكل عضو من الاعضاء الاربعة المعينين لرأسة لجان حملة التوعية له وجهة نظره الخاصة في شرح وتوضيح ابعاد انشاء تلك الهياكل،فضلاً عن الظروف الامنية السيئة التي نتجت من المظاهرات العمالية ضد السلطة، لكن اقبال الناس كان ضعيفاً، فلم يشاهد سوى مائة شخص اغلبهم من ابناء كل منطقة بدأت بها لجان التوعية اعمالها، بل ان كثير من الاعضاء المكلفين بالتوعية ترددوا بالكلام لعدم وجود احد، لمقاطعة الجماهير التامة لها، ويعود سبب تلك المقاطعة الجماهيرية الى.

1. ان نظام هيدالة كشف عن نواياه في وقوفه الى جانب البوليساريو، وبذلك ابتعد عن خط الحياد الذي كانت "اللجنة العسكرية" تؤكد عليه باستمرار، وهذا يعني من وجهة نظر المواطنين الموريتانيين العودة الى الحرب في الصحراء والخروج عن المبادئ التي جاءت بها حركة العاشر من تموز 1978، التي اطاحت بحكم المختار ولد دادة.
2. المعاناة التي عاشها المواطنون الموريتانيون من جراء ممارسات "حزب الشعب" الذي تزعمه المختار ولد داده، هي التي دفعت الى قيام انقلاب تموز 1978، وبتأليف حزب للنظام على غرار "حزب الشعب" يعني بنظرهم العودة الى تسلط النظام على رقاب الجماهير[65]

عد الشعب الموريتاني اللجان بأنها((نسخة من اللجان الشعبية الليبية او حزب الشعب بثوب جديد))[66]. وهكذا لم ينجح الرئيس هيدالة في اسكات المعارضة الشعبية والعسكرية على تصرفات نظامه، على الرغم من الاجراءات التعسفية التي اتبعها ضدهم، ليستمر الصراع بين النظام والمعارضة حتى نهاية العام 1981.

ومثل الصراع على الحركة العمالية نتيجة تدخل السلطة في انتخابات "اتحاد العمال الموريتاني"[67]،احدى صور الاضطراب داخل موريتانيا، فعلى الرغم من مساندة السلطة للعناصر العمالية القذافية والشيوعية في حملتها الانتخابية فشلت من الفوز بالانتخابات بمرحلتيها الاولى والثانية، فقد فاز"التجمع الوطني" مما اثار سخط العناصر المناصرة للسلطة التي بدأت باخراج المظاهرات[68] المعارضة للاتحاد العمالي الموجود والمعترف به دولياً وافريقياً وعربياً، فطالبوا باعادة انتخابات بعض النقابات لتشويه صحة الانتخابات، مدعين انها لم تجر باسلوب اصولي، وطالبوا بتحسين ظروف العمل والقضاء على البطالة، فقامت فرق التدخل السريع بتفريقهم واعتقال ثلاثون شخصاً منهم للتحقيق معهم[69]، فأصبح في موريتانيا اتحادين للعمال الاتحاد الاول، "اتحاد العمال" المؤيد للسلطة المعترف به من قبل دول "جبهة الصمود"، والاتحاد الثاني، "الاتحاد العمالي" القديم الذي فاز بالانتخابات والمعترف به دولياً وافريقياً وعربياً[70].

على الرغم من الاجراءات الحكومية التعسفية ضد المعارضة السياسية والعسكرية، والاجراءات المتعددة التي اتخذها هيدالة في التخلص من خصومه ومعارضيه، استمرت الفوضى والتخبط يسود اجراءات نظامه حتى نهاية العام 1981، فهناك فوضى سياسية متمثلة باصدار السلطة لقرارات جديدة تحاول كسب الوقت بها مثل "هياكل التهذيب"التي ادت الى معارضة الشعب للسلطة من وراءها، ومن جهة ثانية، ارتفاع الاسعار وتدهور الوضع الاقتصادي في موريتانيا مما اظهر سير النظام نحو الهاوية.
وادت اختلافات التوجهات السياسية والفكرية للحركات السياسية الموريتانية الى تنافرها، فنظرة الاخوان المسلمين الى التوجهات الموجودة في المجتمع الموريتاني تنقسم على ثلاثة مجاميع.

1. الشيوعيون(جماعة كادحي الرفض،الميثاقيين)، عدوها حركات فاشلة، وفرصها للنجاح في المجتمع الموريتاني ضعيفة جداً، ولايوجد حاجة الى التقارب معها.

2. الناصريون(القذافيون، المستقلون) عدوها مرحلة ثقافية مر بها غالبية الشباب، لكن سرعان ما استهجنوها لمجرد التكلم عن الاسلام،ينحازون اليه ويصبحون من الاخوان المسلمين، واذا تكلموا عن العروبة يندمجون مع "حزب البعث العربي الاشتراكي".
3. البعثية،عدوهم اهم واخطر الحركات الموجودة في موريتانيا من حيث التنظيم والفكر وسرعة الانتشار[71].

على اساس هذا التقسيم، اتخذت "جمعية الاخوان المسلمون" من "الجمعية الثقافية الاسلامية" المرشد الاساس والمنظر العلني لافكارها، فقد الفت فروع لها في الولايات كافة، فضلاً عن مقرها في نواكشوط، وكانت تصدر النشرات الخاصة بهم وبالمنتمين الى تنظيمهم السياسي، وسخروا آئمة المساجد في توجيه خطبهم بالشكل الذي يعد((السياسة والدين توأمان لاينفصلان))،فضلاً عن اتباع اسلوب "الموعظة" [72]، وسخرت اساليبها في الهجوم على البعثية والتشهير بهم وعدهم خطراً على الرأي العام الموريتاني، فدأبت على جمع ادبيات "حزب البعث العربي الاشتراكي" ودراستها وشن حملة منظمة معادية له لاضهاره امام المجتمع الموريتاني ((حزب ذو نظام فاسد وغير صالح))[73]وحددت اهدافها بـ

1. الدعوة الى الله ونشر القرآن وثقافته ومحاربة الافكار المضلة والفساد.
2. تقديم النصح والمشورة للدولة والهيئات والافراد عملاً بالحديث الشريف"الدين النصيحة".
3. العمل على تضييق هوة الخلافات الدينية بين المذاهب والطرق.
4. العمل على ربط صلاة وثيقة مع كافة المنظمات والهيئات الاسلامية.
5. المساعدة على تنشئة الشباب تنشئة صحيحة وتحصينه ضد التيارات الاخرى.
6. تصحيح المفاهيم الخاطئة عن الاسلام وابطال الشبه التي يشكك بها اعداءه في صلاحيته لكل زمان ومكان.
7. بعث التراث الثقافي والاسلامي والتعريف برجالات الدولة العلمية والادبية وطنياً ودولياً.

اذن هي جمعية في مظهرها العام جمعية ثقافية هدفها توعية الجيل المسلم الى حقيقة دينهم، لكن في ثناياها يكمن هدفها الاساس، وهو الحل السياسي بالصورة التي تقوي مركزهم في المجتمع الموريتاني والتوجهات السياسية المختلفة.
كما ان نظرة حركة الثورة العربية الى الشيوعية بأنهم خونة تأمروا مع نظام هيدالة في التنازل على استقلال موريتانيا، ووصفتهم بـ ((شرذمة الشيوعيين العنصريين الحاقدين))[74].
ووضحت ان تلك الزمرة اصطفت في حلف غير مقدس مع البوليساريو بهدف ((اخضاع موريتانيا وتسخيرها في خدمة اهداف ومصالح هي غير اهداف ومصالح شعبنا المنكوب))،لأن هدف الشيوعيين استغلال النظام الذي تغلغل في صفوفه عناصر البوليساريو، لتمنحها صفة((تمثيل الشعب الموريتاني)، وبالمقابل سعت البوليساريو ان تحصل من تعاونها مع الشيوعيين على ((غطاء شعبي لمسارها الذي يتعارض مع مصالح الشعب الموريتاني))[75].

-قضية الصحراء واثرها في علاقات موريتانيا مع المغرب والجزائر وليبيا.

ان احد الاسباب الرئيسة لانقلاب تموز 1978، ضد الرئيس المختار ولد داده الرغبة في ابعاد موريتانيا خارج اطار النزاع في الصحراء الغربية بين البوليساريو والجزائر والمغرب وليبيا[76]، وعند وصول هيدالة الى رئاسة الجمهورية الموريتانية اختلف الموقف الموريتاني تجاه قضية الصحراء، فعلى الرغم من اعلانها الحياد، لكن الموقف الحقيقي والواقعي لها ان هيدالة متعاوناً ومتعاطفاً مع جبهة البوليساريو في حربها ضد المغرب لقناعته بذلك ولتأثير القبائل الصحراوية عليه التي ينتمي اليها، فضلاً عن ان مولاي بوخريص الرجل الثاني والشخص الذي يثق به هيدالة، وهو من شمال موريتانيا، عرف بتعاطفه مع البوليساريو[77]، فقد ساءت العلاقات الموريتانية-المغربية بسبب مواقف الموريتانيين بشنهم حملة دبلوماسية شملت دول افريقيا تنزانيا وزامبيا وموزمبيق والكونغو برازافيل وانغولا، عندما قام ولد الشيخ وزير العدل والشؤن الاسلامية الموريتاني بجولة واسعة بصفته مبعوثاً خاصاً للرئيس هيدالة، وصرح بان ((مشكلة الصحراء هي مشكلة عربية، وان البوليساريو اصبحت قوة لايستهان بها، وكذلك لايجب التفريط بها، وان الاقتتال بين العرب يخدم العدو وحده))، وذكر بأن المملكة المغربية قامت بقصف بعض المناطق الموريتانية، مبيناً ان سبب اصرار المغرب على الاحتفاظ بالصحراء لكثرة الخامات[78] فيها، ومؤكداً ان بلاده ترى الحل السلمي افضل وسيلة لحل قضية الصحراء باعطاء((الشعب الصحراوي حق تقرير المصير واجراء استفتاء شعبي في الصحراء وترك شعبها يقرر ما يريد))[79].

في تلك الاثناء،تشرين الثاني 1980، اعلن ملك المغرب في تصريحاته المتعددة التي بثت في وسائل الاعلام المغربية، ان بلاده ينتابها الشكوك المؤكدة بانحياز موريتانيا الى البوليساريو والجزائر، لانعقاد لقاءات متعددة بين الطرفين في محاولة من الجزائر لجعل موريتانيا تعترف بدولة البوليساريو[80]، كما تكررت لقاءات المسؤلين الموريتانيين مع مسؤلي جبهة البوليساريو في مناسبات كثيرة، كان اخرها اللقاء الذي جمع ولد الشيخ وزير العدل الموريتاني اثناء اقامته في موزمبيق مع وزير دولة جمهورية الصحراء[81]، كما عملت موريتانيا على مساعدة قوات البوليساريو في حربها ضد المغرب بالسماح لها باستخدام الاراضي الموريتانية قواعد خلفية لقوات البوليساريو، والاستفادة من الابار التي حفرها النظام الموريتاني في المناطق الصحراوية المجاورة للجزائر(شكات،القلاوية،المغيطي،والمريه)، فضلاً عن وجود المطارات فيها، التي انشأها الفرنسيون عندما كانوا ينقبون على النفط قبل عشرات السنين، واستخدمت احدى تلك المطارات لنقل المساعدات من ليبيا اليها، وما يلفت النظر، ويؤكد صحة الميل الموريتاني نحو الجزائر والصحراويين ان تلك المناطق الصحراوية لايوجد فيها موريتانيون، وتخلوا حتى من الرعاة[82]، وتحاول ليبيا عن طريق مساعداتها الاقتصادية الى موريتانيا لتقوية علاقاتها مع البوليساريو وجر البساط من تحت قدمي الجزائر عن طريق توريط موريتانيا بالحرب الصحراوية لتتحول اراضيها الى ساحة للمعارك[83]،فأثارت ليبيا استياء وسخط هيدالة، لاسيما بعد تحطيم المظاهرات الليبية السفارة الموريتانية في طرابلس[84].

وصلت العلاقة بين الليبيين والموريتانيين بسبب حرب الصحراء الى طريق مسدود في نهاية العام 1980، فأغلق المركز الثقافي الليبي في نواكشوط وطرد السفير الليبي واحد الدبلوماسيين بحجة دخولهم الى نواكشوط متخفين، لكن سرعان ما عادت العلاقات الى افضل مما كانت عليه مع بداية العام 1981، كما مر بنا سابقاً، على اثر زيارة التريكي وزير الخارجية الليبي الى نواكشوط، وتبعها زيارة سيدي احمد ولد بينجاره رئيس الوزراء الموريتاني الى طرابلس، ومن ثم تقديم ليبيا المساعدات العسكرية الى موريتانيا على اثر المحاولة الانقلابية في السادس عشر من اذار 1981، التي قادها عدد من ضباط"اللجنة العسكرية" الذين تدربوا في المغرب[85]، فاتخذه هيدالة حجة لاعلان قطع العلاقات نهائياً مع المغرب، وانكاره للاتهامات المغربية باستخدام قوات البوليساريو ولاعتماد موريتانيا على المساعدات الليبية والجزائرية في حربها ضد المغرب، كان لابد ان تتوافق سياستها مع سياسة تلك الدول بشأن قضية الصحراء خوفاً من انقطاع المساعدات التي كانت تحصل عليها من دول الخليج بسبب موقفها المؤيد للبوليساريو، فالعراق والسعودية والكويت مؤيدة للمغرب[86]، وتلك الدول جميعها في خلاف مع الجزائر وليبيا، وهذا يؤكد اصرار هيدالة على تسخير كل امكانيات بلاده في خدمة البوليساريو لأنتمائه اليهم[87].

شابت علاقات موريتانيا مع البوليساريو بعض الفتور في السنتين الاولى من حكم هيدالة وذلك لوجود معارضة قوية داخل السلطات الموريتانية دعت الى ضرورة اتخاذ الموقف المحايد من تلك الحرب، وعدم الانجراف وراء رغبات هيدالة التي من شأنها ان تجر البلاد الى حرب لاطائلة ولامنفعة منها للشعب الموريتاني[88]، وظهر ذلك بوضوح على اثر معارضة النقيب دحان ورفاقه لمطالب ليبيا في توريط موريتانيا بحرب الصحراء، ان امر هيدالة وسائل الاعلام الموريتانية بتخفيف بث الاخبار الخاصة بالبوليساريو، لكنه بعد القضاء على المعارضة تبادل الوفود والزيارات مع البوليساريو، لاسيما في النصف الثاني من العام 1981، حتى اصبح امراً معروفاً لدى عامة الناس تأييد هيدالة لقضية الصحراء، ليصبح اساس اقامة موريتانيا لعلاقاتها مع الدول قائم على مواقف تلك الدول من قضية الصحراء وعلاقاتها مع جبهة البوليساريو[89].

تكمن اهداف البوليساريو في جر موريتانيا الى حرب الصحراء بايصالها الى خط لارجعة فيه لتضمن لنفسها ارضاً احتياطية في حال تخلي الجزائر عنها اذا ما اتفقت مع المغرب، لاسيما بعد ظهور بوادر اتفاق بين الطرفين بموافقة المغرب باعطاء الجزائر شريط في الاراضي الصحراوية التي تحتلها موريتانيا[90]، غير ان ذلك لطموح الجزائر في الحصول على المصادر الصحراوية، وعدم الاكتفاء بحصولهم على منفذ الى المحيط الاطلسي[91]، وتأزم علاقات موريتانيا مع المغرب على اثر معكرة "كلته الزمور" التي وقعت في الثالث عشر من تشرين الاول 1981،التي تبعد عن الاراضي الموريتانية ست وعشرون كيلو متراً، فقد استخدمت قوات البوليساريو، لاول مرة، الدبابات بعد ان كانت تستخدم سيارات اللاندروفر، فتسببت بالحاق خسائر كبيرة بين صفوف القوات المغربية، كما استخدمت صواريخ سام المضاد للطائرات المتطورة، فنجحت في اسقاط اربع طائرات ميراج تابعة للقوات المغربية، فأكدت تلك المعركة وجود قواعد للبوليساريو في الاراضي الموريتانية، واستخدمت الاراضي الموريتانية في

سحب قواتها، فضلاً عن قيام السلطات الموريتانية بايواء الجرحى ومعالجتهم بشكل سري في بيوت الموريتانيين وفي مقدمتها بيت شقيق الرئيس هيدالة[92].

حاولت موريتانيا دفع التهم عنها، ان شنت حملة اعلامية مكثفة ضد المغرب بالتعاون مع الجزائر متهمة اياه بالتخطيط للقيام بعدوان ضد موريتانيا، ولافشال قرار "الاستفتاء" في المنطقة الصحراوية الذي قرر في مؤتمر نيروبي، ولادراكهم ان نتائج الاستفتاء ستكون لصالح المغرب، متهمين الاخيرة بانها المسؤلة عن عملية الاستفتاء، كما اقتنعت موريتانيا ان قوات البوليساريو قادرة على حماية موريتانيا ضد الهجمات المغربية، لأن تسليحها يفوق تسليح الجيش الموريتاني[93]، ولأن موريتانيا لديها عقدة الخوف من التوسع المغربي على حساب اراضيها جعلها تتقبل قيام نظام صحراوي يفصل بينهم وبين المغرب، وان كانت اتجاهاته السياسية مختلفة ومتباينة لكنها بنظر النظام الموريتاني اهون من المغرب[94]، ويبدو مما تقدم ان دور موريتانيا في كل تلك الاحداث هي اداة استخدمتها القوى المتصارعة (الجزائر، ليبيا، المغرب) في التوافق او التوتر في مشكلة الصحراء، لكنها ليس لها تأثير سياسي او عسكري في الحل، وانما الحل اعتمد على الجزائر والمغرب القريبتين من جبهة البوليساريو.

-تطبيق سياسة التعريب والشريعة الاسلامية في موريتانيا 1979-1981، واثرها في العلاقات الموريتانية-السنغالية.

شهدت نواكشوط عاصمة موريتانيا مع بداية العام 1979، سلسلة من المظاهرات وتوزيع المنشورات احتجاجاً عما اشيع من رغبة الحكومة الموريتانية تطبيق استخدام اللغة العربية[95] بدلاً من اللغة الفرنسية رسمياً في موريتانيا،لتداولها في اعمال الادارة والاقتصاد، مما اثار مخاوف الاقليات الزنجية الموريتانية من عواقب تطبيق ذلك القرار، الذي صب في صالح العرب على حساب الزنوج لانه كفيل بابعادهم عن مراكز القرار والتأثير في الدولة حسب وجهة نظرهم، كما ان مناصب الدولة لايوجد فيها تواجد يذكر للزنوج، فواجهت الحكومة الموريتانية المظاهرات باعتقال اعداد كبيرة من الزنوج بحجة تسببهم باثارة الاضطرابات، فأدى الى ظهور ما عرف بـ"الازمة العربية-الزنجية في موريتانيا"، وكما ذكرنا سابقاً، ان حكومة مصطفى ولد السالك ارادت تخفيف التوترات الداخلية، فعين في التعديل الوزاري الذي اعلن عنه في الثاني والعشرين من اذار 1979، الرائد تيام الحاج الذي ينتمي الى الاقلية الزنجية الموريتانية وزيراً للداخلية.

تسببت تلك السياسة المتذبذبة في توتر العلاقات الموريتانية-السنغالية، لتبني ليبولد سيدار سنغور(Leopold Sedar Senghor) الرئيس السنغالي سياسة الدفاع عن الزنوج الموريتانيين[96]، فهدد برفع مشلكة الاقليات الزنجية في موريتانيا الى هيئة الامم المتحدة، والمطالبة بالسماح لها بتقرير مصيرها اذا ما وقع عليها الحيف من الحكومة الموريتانية، لانه عد مثل تلك السياسات ضار بطبيعة التركيبة الاجتماعية للمجتمع الموريتاني وتخل بتوازناته الداخلية، ولم يكتف سنغور بما طرحه من تهديدات، بل حشد القوات السنغالية على طول الاقاليم الشمالية والشرقية المحاددة مع موريتانيا، ومن جهة اخرى اجرى اتصالات مكثفة مع فاليري جيسكار ديستان(Valery Giscard Destaing) الرئيس الفرنسي وضح فيها خطورة الاوضاع في موريتانيا، وابدى سنغور استعداده تبني مهمة((الدفاع عن اخوانه[الزنوج الموريتانيين]))[97].

كما شنت الصحافة السنغالية حملة واسعة نددت بالسياسة الموريتانية، فقد نشرت جريدة"الشمس" اليومية الناطقة بأسم الحكومة السنغالية سلسلة من المقالات اشارت فيها الى خطورة وضع الزنوج في موريتانيا، وعبرت عن مشاعر القلق التي شعر بها الزنوج الموريتانيين ازاء ما وصفوه((تسلط العناصر القومية العربية)) ، وتوج الرئيس سنغور موقفه بابلاغ موريتانيا رسمياً بأن السنغال((لن يبقى مكتوف الايدي أمام اي تغيير في طبيعة الكيان الموريتاني))[98].

وفي عهد الرئيس هيدالة، وبالتحديد في حزيران 1980، اصدرت الحكومة الموريتانية قراراً اجتماعياً نص على الغاء الرق، وقصد بالرقيق هنا العنصر العربي الذي مثل 75% من مجموع سكان موريتانيا،إذ مثل 40% منهم عبيد للبقية، واطلق عليهم تسمية"الحراطون"[99]، انقسموا بين من كان عبداً بكل معنى الكلمة، وبين من تمتع ببعض الحرية،فينتسبون الى سيدهم القديم، فالمجتمع الموريتاني عدهم مواطنون من الدرجة الثانية، فلا يتمتعون بالاحترام اللازم والاعتبار الذي يليق بهم، وغالباً ما سكنوا مع العبيد لانهم بالمستوى الثقافي والاقتصادي نفسه، والف الحراطون حركة سياسية باسم"الحر" برئاسة الرائد بريكا من اجل حصولهم على الحرية والحقوق اسوة بغيرهم من الموريتانيين[100]، وعدت بعض الجهات الوطنية قانون الرق((تفتيشاً لقانون طبيعي، فالعرب السمر كانوا احراراً ولكنهم يعانون من اضطهاد متراكم شأنهم في ذلك شأن الفئات الاخرى، وهو ناتج عن الممارسات الاقطاعية التي ما تزال سائدة حتى اليوم)). ويبدو ان ذلك الوضع المؤلم الذي شهده المجتمع الموريتاني هو نتاج السياسة الفرنسية الاستعمارية ومن لف لفها من الاذناب والموالين من الموريتانيين، إذ عملت فرنسا على تكريس ذلك الواقع الاجتماعي، هدفت من ورائه تمزيق القومية العربية وتقسيمها على فئات متعددة، لذا برزت دعوات للتخلص من تلك التركيبة الاجتماعية التقليدية التي اورثها الاستعمار في موريتانيا، والدعوة الى بناء مجتمع ديمقراطي سليم يقوم على انقاضها تختفي فيه الفوارق بين الفئات المتعددة في المجتمع الموريتاني. لكن يبدو ان اتخاذ مثل تلك القرارات تحتاج الى اتباع خطوات عملية متلازمة في المجالين الاقتصادي والسياسي ومن دونهما فأن قرار الغاء الرق((سيظل حبراً على ورق))[101]، كما ان تفاصيل مفردات القرار حالت من دون تنفيذه، لأنها نصت على تعويض الملاك عن عبيدهم المحررين، وضرورة توافر مصدر رزق للحراطين المحررين، لذا تحول اعلان قرار تحرير الحراطين من ابداء الفرحة والسرور عند صدوره الى انتكاسة وخيبة أمل عند تطبيقه مع مرور الوقت[102].

يبدو ان الحكومة الموريتانية مدركة نتيجة قرارها المخيب للامال منذ البداية، لذلك لم تقم بأي حملة لتعبئة الجماهير بشأن الغاء العبودية رغم اهميته البالغة، واكتفت بكتابة ركن صغير جداً عنه في جريدة"الشعب" الرسمية، واذيع بلاغ صغير جداً ايضاً وبلهجة خجولة في برامج الاذاعة الوطنية الموريتانية لتتخذ بعد ذلك موقف المتفرج على الجرائم الشنيعة التي ارتكبت بحق الحراطين،على سبيل المثال لا الحصر، اصدار قاضي المقاطعة السادسة قراراً بمصادرة ممتلكات المواطنة فاطمة بنت امبويرلك واعطائها الى اسياد زوجها المتوفي، كما صادق احد القضاة على بيع اطفال احدى اسر الحراطين في قرية"مال" الواقعة ضمن

ولاية "الاق" . فبذلك الشكل يمكن عد قرار الغاء الرق هو((اجراء رجعي خجول في جوهره العميق لا ازيد)) ، كما ان جوهر القرار تسبب في فشله، فأقرار تعويض الاسياد امراً غير عادلاً بحق المجتمع الموريتاني لان الحراطين هم من عانوا طوال الحقب التأريخية الماضية، واذا ما لزم الامر دفع التعويضات فيجب انفاقها في المشاريع الاجتماعية والاقتصادية العامة التي يمكن استفادة جميع ابناء موريتانيا منها، مثل بناء السدود والحواجز المائية والمدارس والمستوصفات، ووجد ان افضل وسيلة لانهاء معاناة الحراطين وانعاشهم اقتصادياً وتحريرهم التنفيذ السريع لمشروع الاصلاح الزراعي الذي اهمل من قبل الحكومة بعد اقراره، وبذلك عبرت الفئة الاجتماعية المتضررة عن مواقفها وارائها الاجتماعية عبر حركة"الحر" التي ايدت اعمال حكومة هيدالة في اطار "لجنة التهذيب" بالمشاركة في بناء المدارس والمستشفيات الجماعية[103].

وعندما ظهرت مسألة تطبيق الشريعة الاسلامية في موريتانيا في الثامن والعشرين من ايلول 1980، اثارت ضجة واسعة وخلافات بين اعضاء" اللجنة العسكرية" وهو امراً طبيعياً لعدم تجانسهم من حيث المعتقد والاصل والاتجاه السياسي، فقد رفض اغلبيتهم تطبيق الشريعة الاسلامية، وعدوها رجوعاً الى القرون الوسطى، لان القوانين الاسلامية لا تنسجم مع قوانين العصر الموجودة انذاك، لكن اصرار الرئيس هيدالة الذي اقترح القرار ومساندة الاخوان المسلمين الذين خرجوا بمظاهرات تأييد للقرار، فضلاً عن مشاركة القذافيون والناصريون وكادحي الرفض في تلك المظاهرات. اما الزنوج عارضوا القانون بقوة لانه موجه ضدهم حسب وجهة نظرهم، ووصفوه بأنه قانون"رجعي"، وتكمن اسباب رفض الزنوج لتطبيق الشريعة الاسلامية بالتالي.

1. ان اغلب السراق والمخالفين من الزنوج.
2. ان تطبيق قانون الشريعة الاسلامية سيحد من هجرة الزنوج الى موريتانيا فيتسبب في تقليل اعدادهم.
3. يحلل الزنوج لأنفسهم السرقة لسيطرة العرب الموريتانيين على الاقتصاد الموريتاني.

وعلى ذلك الاساس، شن الزنوج حملة ضد القانون وعدو افشاله والقضاء عليه ((واجب)) على كل زنجي،لأنه قانون((رجعي))، فأصدروا بياناً تم توزيعه على الزنوج هاجموا فيه الحكومة الموريتانية لاصرارها على تطبيق القانون في موريتانيا[104].

توقع ان تزداد المعارضة الزنجية لان تطبيق القانون سيؤدي الى ممارسة الخروقات وايقاع التعسف بحقهم، لاسيما اذا علمنا ان الزنوج هم من يرتكبون لاغلب الجرائم والخروقات الاقتصادية التي وقعت في موريتانيا[105]،وضهرت دعوات زنجية نادت بالتخلص من الهيمنة الاقتصادية للعرب، فقد نشرت"الحركة الشعبية الافريقية (زنجية)" بياناً بعنوان"من اجل التحرر من السيطرة الاقتصادية العربية" دعتهم الى مقاطعة التجار العرب، والتعامل مع التجار السود الذين تاجروا في السلع الاستهلاكية والسيارات والمواد الاخرى، واتهمت الحركة الحكومة باتباع سياسة قائمة على التمايز العنصري وبالتعاملات المصرفية المالية والتجارية المنصبة في صالح البيض، فعلى اثر تلك السياسة الف الزنوج"الجمعيات الاستهلاكية" في جنوب موريتانيا، وامتدت ليصل عددها في العاصمة نواكشوط اربعون جمعية لتأمين احتياجات المستهلكين الزنوج،لأن بقاء الهيمنة العربية على الموارد الاقتصادية، يعني الهيمنة السياسية وازدياد القمع والتهميش للزنوج[106]، وعند تطبيق الشريعة الاسلامية عدها الناصريون الوحدويون((خطوة اولى نحو تطبيق امثل للشريعة الاسلامية السمحاء بكل مضامينها...هذه الشريعة التي هي وحدها الكفيلة عند تطبيقها بالقضاء على الجريمة ومسبباتها،لأنها تنزيل من حكيم خبير لايضاهيه اي تشريع اخر))، وطالبوا بتطبيق الشريعة الاسلامية على الجرائم والمخالفات كافة، وعلى الجميع لتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين المواطنين[107].

طبق القانون على غير الموريتانيين من الجنسيات الاخرى، فقد حكمت المحاكم الاسلامية الموريتانية بعقوبة قطع الايدي لعدد من السنغاليين لارتكابهم جرائم داخل موريتانيا[108]، وهذا فسر لنا سبب اتخاذ سنغور موقفاً حازماً ومتشدداً ضد اي اجراءات حكومية تتخذها قد تؤثر في الاوضاع الاجتماعية الموريتانية،لاسيما ان الجالية السنغالية كبيرة جداً في موريتانيا ومؤثرة بالوقت نفسه حتى ان هيدالة عمل لها الحساب عند التعامل معها او عند اتخاذ القرارات الاجتماعية ، لكن ما يلفت النظر ان هيدالة قرب العديد من الزنوج ومنحهم مناصب رفيعة في الدولة، واصبح لها شأناً حتى قيل((ان الزنوج يعيشون حالياً[عهد هيدالة] عصرهم الذهبي، فقد تقلدوا العديد من المناصب الهامة، رئاسة الاركان ومديرية الامن الوطني ووزارة الاعلام وغيرها))[109]، وقد تكون خطوة في طريق امتصاص نقمة الزنوج لتجنب المشكلات التي يثيرونها، ومن جانب اخر،ادرك هيدالة اساليب الحكم باتباع اساليب السياسة والمهادنة ومن ثم الانقضاض على الخصم عندما يحين الوقت المناسب، فضلاً عن ضرب الاطراف بعضها ببعض ليتسنى له السيطرة وتوجيه سياسته من دون تدخل من الاخرين او عدم ابقاء احد الاتجاهات يتمتع بقوة تؤثر على قراره.

وبالمقابل، فأن الزنوج عملوا على تواجدهم قرب اصحاب القرار(هيدالة) واتخذوا خطاً ثابتاً في سياستهم قائماً على عدم معارضة اي قرار لايتعارض ومصالحهم، بل انهم شجعوا اتخاذ اي قرار من شأنه اضعاف الجانب العربي، ليتسنى لهم الحصول على مكاسب جديدة على حساب العرب، كما برزوا في الاسهام بالتجمعات والحركات السياسية التي لا تتعامل مع ذوي الاتجاه القومي العربي، محاولين خدمة ابناء جلدتهم من الزنوج، والتأكيد على انتماء موريتانيا افريقياً وليس عربياً[110]، لكن ما حدث داخل "اتحاد العمال الموريتاني" من تكتلات سياسية دفعت"الحركة الشعبية الافريقية الزنجية" في بيانها الصادر في العشرين من آب 1981،الذي حمل عنوان"من أجل جهاز نقابي سليم من التبعية" موضحة ان جميع الفئات الاجتماعية الموريتانية تكتسي بالطابع السياسي، داعية الزنوج الموريتانيين الخروج من حيادهم وتركوا عزلتهم بالانتماء الى التنظيمات السياسية داخل الحركة العمالية، ومبدية بعض التنازلات بأن الزنوج يمكنهم التحالف مع القوى العربية وجعل نقاط الخلاف معها باضيق نطاق[111].يبدو ان الزنوج اتخذوا توجههم الجديد بعد تحالف البعثيين والاخوان المسلمين مع اتحاد العمال الموريتاني، وتحالف الناصريون مع الحركة الوطنية الديمقراطية(الشيوعيون) التي تعد العدو الرئيس امام الزنوج، لذا لابد من تواجد الزنوج بقوة داخل تنظيمات "اتحاد العمال الموريتاني".

بعد التغيرات التي اجراها هيدالة مع بداية العام 1981، على هياكل "اللجنة العسكرية" تقلد الزنوج مناصب مؤثرة في الدولة مثل رئاسة الاركان ومديرية الامن الوطني ووزارة الاعلام وغيرها من المناصب الهامة، ولم يكتف الزنوج بما حققوه من

انجازات،بل عملوا على ارسال منشور الى مدير الامن العام مطالبين انصاف الزنوج بتعيينهم في المديرية العامة واستبعاد العناصر العربية التي مارست اساليب القمع والضغط ضد الزنوج، ولفتوا نظره الى ضرورة ايجاد توازن في القوة بين الزنوج والبيض، فالزنوج لايملكون الاسلحة على خلاف البيض الذين تمتعوا بامتلاك الاسلحة الشخصية، وبما ان عملية تسليح الزنوج مسألة صعبة او ضرب من الخيال، طلبوا من مدير الامن شن ((حملة واسعة النطاق لنزع الاسلحة الشخصية في كافة التراب الوطني))[112].وهكذا استمرت الخلافات بين الوطنيين الزنوج وغير الزنوج ونظام هيدالة، مما ادى الى تأزم الاوضاع السياسية في موريتانيا وصولا الى انقلاب معاوية ولد الطايع عام 1984، الذي اسقط نظام محمد خونا ولد هيدالة.

الخاتمة

1- شهدت الساحة الموريتانية عدد من الانقلابات العسكرية ابتداءاً من انقلاب تموز 1978 الذي اطاح بحكم الرئيس مختار ولد دادة، وختاماً بالانقلاب الذي اطاح بحكم الرئيس محمدخونا ولد هيداله عام 1984.
2- عانى المجتمع الموريتاني من الطبقية والتخلف، بوجود طبقة كبيرة من المجتمع تعاني التعسف والاهمال المعروفة بـ(الحراطين)، كما ان الزنوج لم يتمتعوا بالحقوق التي تمتع بها البيض في المجتمع الموريتاني، وان تفاوتت بين مدة واخرى.
3- اصبح شغل الزنوج الموريتانيين الوصول الى اعلى المناصب السياسية من اجل تحقيق مزيد من المكاسب لابناء جلدتهم مستغليين الصراعات السياسية بين القيادات السياسية والعسكرية لتحقيق اهدافهم.
4- كانت قضية الصحراء الغربية المحور الرئيس في السياسة الموريتانية مع جاراتها سواء الجزائر ام المغرب، مما ادخلها في مشاكل عميقة مع هذه الاطراف من دون ان تستفيد شيئاً.
5- نالت عملية التعريب مساحة واسعة من السياسة الموريتانية لكون تنفيذها ادى الى اثارة المشكلات مع الزنوج والسنغال من باب انها عملية تهميش والاساءة الى العنصر الزنجي.
6- ارتبطت اعمال الجهات والاحزاب السياسية الموريتانية بأنتمائاتها الخارجية، فكل جهة تابعة لدولة معينة تؤثر فيها وتوجه اعمالها،البعثيين الذين ارتبطوا بالعراق والقذافيين الذين ارتبطوا بليبيا والحادحين الذين ارتبطو بالشيوعية.
7- كانت قضية البوليساريو احد الاساب الرئيسة لانقلابي 1978 و 1979.
8- لم يكن من الممكن استقرار الاوضاع السياسية في موريتانيا من دون الابتعاد عن المشاكل مع دول الجوار، فمن جهة السنغال التي تصف نفسها حامية ومدافعة عن الزنوج من اصول سنغالية، والتي تدعي احقيتها في الاراضي الموريتانية. كما ان الجزائر تقرب موريتانيا بتقديم المساعدات المالية للوقوف الى جانب جبهة البوليساريو، فضلاً عن ان انتماء محمد خونا ولد هيدالة الرئيس الموريتاني الى القبائل الصحراوية، جعله يميل اليهم على حساب السياسة الموريتانية الحيادية التي تقررت بعد انقلاب 1978.
9- شهدت الساحة السياسية الموريتانية عمليات تصفية للعناصر الوطنية على اختلاف توجهاتها وانتمائاتها، لمجرد عدم اتفاق آرائها مع سياسة رئيس الحكومة.
10- بروز عدد من الشخصيات الوطنية التي ارادت بناء سياسة مستقلة لموريتانيا بعيداً عن التأثر بالدول المجاورة التي ارادت كل منها جر موريتانيا الى جانبها في حرب الصحراء.

---

(1) تقع في الجنوب الغربي من الوطن العربي والشمال الغربي من القارة الافريقية، وبين دائرتي عرض 30-14 و 24-27 درجة شمالاً، وتبلغ مساحتها 1085000 كم. ولم تثبت حدود موريتانيا الا في العام 1944،اذ حددت حدودها مع المغرب بموجب اتفاقية العام 1900 بين فرنسا واسبانيا التي تعد الدولة المحتلة للصحراء الغربية،وفي العام 1905، حددت الحدود مع الجزائر، وفي العام 1933 تقرر ان يكون نهر السنغال الحد الفاصل بين موريتانيا والسنغال، وفي العام 1944،ثبتت الحدود مع مالي. عبد الهادي النجم، جمهورية موريتانيا الاسلامية،بيروت،1961،ص36-40.
اطلق اكثر من تسمية على موريتانيا كان في مقدمتها "بلاد البيضان" وهو ما دون في التقارير الاستعمارية التي كانت تشير الى بلاد موريتانيا باسم"بلاد البيضان" وهي تقابل كلمة موريتانيا باللغة العربية، واصبح لفظ البيضان للدلالة على عرب موريتانيا البيض والسمر،كما اطلق على موريتانيا تسمية "بلاد الشنقيط" . وجاءت تسمية موريتانيا من كلمتي (Moraus) أي الاسمر وكلمة (Tania) أي الارض فتصبح ارض السمر ، واعاد الاستعمار الفرنسي استعمال تسمية موريتانيا عام 1889.مجلة العربي،(الكويت)، العدد 278، 1982،ص85-88.

(2) حزب البعث العربي الاشتراكي،القيادة القومية،مكتب المغرب العربي،الوضع السياسي في الساحة الموريتانية،الرقم 2529/5 في13 تشرين الثاني 1980،ص2.

(3) عندما استلم المختار ولد دادة رئاسة الجمهورية الموريتانية، لزم عليه التخلص من الشخصيات السياسية والروحية العربية المنافسة التي تتمتع بنفوذ سياسي وروحي واسعين في موريتانيا من اجل تفرده بالسلطة المطلقة، فتمكن خلال مدة حكمه من تصفية "حزب النهضة" المعارض الذي نال ثقة جماهيرية واسعة لنظاله ضد الاستعمار الفرنسي، كما عمل على تحويل الشخصيات من الامراء مثل محمد خالد ولد عمر احمد و الدي ولد سيد باب ومحمد المختار ولد اباه وعبدالله ولد الشيخ سيديا الى رموز صورية تستمد وجودها من تأييده، فوجد الطريقة المناسبة لتحقيق اهدافه بالاعتماد على الزنوج والمجنسين الاخرين نتيجة عمله ان استولى الزنوج على المراكز الرئيسة في الادارة والجيش والامن لدرجة تحكموا في السلطة، فانعكس ذلك على طبيعة الخدمات الاجتماعية والاقتصادية التي نفذت في مناطق سكن الزنوج من بناء المدارس والمستوصفات والابار

الاراتوازية ومزارع نموذجية على سبيل المثال لا الحصر في مدن كيهيدي وروصو، وبالمقابل عانت مدن العرب طوال عهد المختار ولد دادة من الاهمال في الخدمات وتفشي الامراض وسوء الخدمات الصحية،ولهذا عندما انتهى حكم المختار ولد دادة عام 1978، عدها الزنوج بدء مرحلة اضطهادية بالنسبة لهم، بسبب القوانين التي اتخذتها الحكومة الموريتانية بشأن التعريب وتقريب العناصر العربية في السلطة، وعادت الكرة مرة اخرى في عهد الرئيس محمد خونا ولد هيدالة الذي اضطر الى التخلص من خصومه من اعضاء "اللجنة العسكرية للانقاذ الوطني" الى مهادنة الزنوج وتقريبهم وتسليمهم مناصب حساسة ومهمة في الدولة. قصي فخري شهاب الجميلي،العلاقات الموريتانية-السنغالية 1960-1983،رسالة ماجستير غير منشورة،معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا،بغداد، 2001،ص128-129.

(4) بعد دخول موريتانيا الحرب في الصحراء ظهر التفكير الجدي لدى العسكريين للاطاحة بالمختار ولد دادة، لاسيما بعد ان ظللت الحرب باثارها السلبية على افلاس الخزينة، وتصاعد الصراع الاجتماعي، فتولد لدى قادة الجيش قناعات بتخليص موريتانيا من الوضع السيء الذي تعيشه، فظهر اول تخطيط للانقلاب اواخر العام 1976، والذي تقرر فيه تنفيذ الانقلاب نهاية العام 1977، او بداية العام 1978، بمشاركة العسكريين والمدنيين القوميين العرب، وفي محاولة لعزل المغرب وتحييدها ارسل مخططوا الانقلاب احمد ولد الوافي الى المغرب لابلاغ الملك بخطتهم وضمان المحافظة على مصالح المغرب في موريتانيا، فابلغ الملك المختار ولد دادة بنية الانقلابيين لكن الاخير لم يتخذ أي اجراء حيالهم، وفي شباط 1978، اخبر موبوتو سيسيكو (Moboto Sese Seko)الرئيس الزائيري المختار ولد دادة بان مخابراته تلقت معلومات مؤكدة عن حدوث انقلاب ضده مما ادى تأخير موعد التنفيذ من شباط 1978، الى تموز من العام نفسه. محمد المختار بن سيد محمد بن محمد الهادي،التطورات السايسية في موريتانيا 1961-1978 دراسة تاريخية،اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد،كلية الاداب،2001،،ص229-300

(5) اكد محمد السعداني مدير الدائرة العربية في وزارة الخارجية المغربية عند لقائه مع السفير العراقي في المغرب، بأن ((رجال الحكم في مريتانيا منقسمون حالياً الى ثلاث كتل حول قضية الصحراء،الاولى تؤيد طروحات الجزائر والبوليساريو وعلى رأسها وزير الاعلام الموريتاني، والثانية تضم الموريتانيين الذين هم من اصل سنغالي ويطالبون بالانفصال عن موريتانيا والانضمام الى السنغال، اما الثالثة فيتزعمها مصطفى ولد السالك وموقفه متطابق كلياً مع المغرب)).مجلس قيادة الثورة،مكتب امانة السر،سري وشخصي،لقاء السيد السفير مع مدير الدائرة العربية في وزارة الخارجية المغربية،العدد/م د خ/1465/3/3 في 14 شباط 1979،ص1.

(6) اللجنة العسكرية للانقاذ الوطني:هي اللجنة التي تألفت بعد انقلاب العام 1978، ضد المختار ولد دادة،باسم"اللجنة العسكرية للتصحيح الوطني"،وفي عهد حكومة احمد بوسيف تحول اسمها الى "اللجنة العسكرية للانقاذ الوطني" التي مارست السلطتين التنفيذية والتشريعية، فهي بديلاً عن الجمعية الوطنية التي حلت اثر الانقلاب، فكان ابرز اعمالها الغاء الدستور الموريتاني واصدار الميثاق الدستوري الذي سيطرت الدولة بموجبه على وسائل الاعلام، وتحديد الصحف الصادرة في موريتانيا بجريدة "الشعب" اليومية الصادرة من وزارة الاعلام الموريتاني، واخراج موريتانيا من حرب الصحراء. وزارة الاعلام العراقية،دائرة العلاقات العامة،مديرية الشؤون الاسيوية والافريقية، الصحافة السنغالية،الرقم افريقية/3886/1 في 8 ايار 1979، ص3-6؛ محمود شاكر،التاريخ الافريقي،ج14،التاريخ المعاصر بلاد المغرب،بيروت،1996،ص498-507.

(7) ان مفهوم الدولة عند الموريتانيين كان غريباً لان الموريتانيين لم يألفوا حكماً مركزياً منذ فترات طويلة ترجع الى دولة المرابطين، لدرجة ان اعداد كبيرة من سكان موريتانيا استمرت نظرتهم الى السلطة الوطنية التي اسست بعد الاستقلال على انها صيغة فرنسية، على اعتبار ان السلطة الوطنية ورثت فرنسا على الارض الموريتانية، فضلاً عن انتشار الجهل والتخلف بين سكان موريتانيا لعزوف ومقاطعة القبائل الموريتانية للتعليم، فتسبب في افتقار البلاد عند الاستقلال الى الكوادر المؤهلة لقيادة البلاد وادارتها، إذ لم يتجاوز عدد المتعلمين على اصابع اليد الواحدة، وكانت دراستهم وثقافتهم فرنسية، وعملوا في الادارة الفرنسية عندما كانت تحتل موريتانيا وعلى رأسهم المختار ولد دادة الذي اختير اول رئيس لموريتانيا. . قصي فخري شهاب الجميلي،المصدر السابق،ص102

(8) سفارة جمهورية العراقية في نواكشوط،سري للغاية،التقرير السياسي السنوي لعام 1981،الرقم 11/156/156/1 في 11 كانون الاول 1981،ص16.

(9) حزب البعث العربي الاشتراكي،منظمة الحزب في السفارة العراقية في نواكشوط،تقرير،الرقم 7 في 12 اذار 1979،ص1؛حزب العث العربي الاشتراكي،القيادة القومية،مكتب المغرب العربي،تقرير عن مؤشرات التأمر المغربي الفرنسي في موريتانيا،الرقم 695/5 في 14 اذار 1979،ص1.

(10)حزب البعث العربي الاشتراكي،منظمة الحزب في السفارة العراقية في نواكشوط،تقرير،الرقم 7 في 12 اذار 1979،ص1.

(11) وقعت المغرب وموريتانيا اتفاقية الدفاع المشترك في ايار 1977، بعد ازدياد الهجمات الجزائرية على الصحراء التي تطل على الدول الثلاث، ونصت الاتفاقية تحمل المغرب العبء الاكبر من الدفاع عن موريتانيا،إذ وجد ما يقارب ستة الاف جندي مغربي في موريتانيا، فضلاً عن اقل من نصف دزينة من طائرات الدفاع عن المواقع الحيوية. وزارة الخارجية،الدائرة العربية،مكتب الاعلام والنشر القومي،سري،التقرير السنوي لسفارتنا في الرباط لعام 1977،الرقم2994/6/2/6 في 12 نيسان 1978،ص4.

(12) حزب البعث العربي الاشتراكي،القيادة القومية،مكتب المغرب العربي،قسم المتابعة السياسية(المغرب)،تقرير عن القطر المغربي اذار 1979،العدد 26 في 12 نيسان 1979،ص2.

(13) حزب البعث العربي الاشتراكي،منظمة الحزب في السفارة العراقية في نواكشوط،تقرير،الرقم 7 في 12 اذار 1979،ص1؛حزب العث العربي الاشتراكي،القيادة القومية،مكتب المغرب العربي،تقرير عن مؤشرات التأمر المغربي الفرنسي في موريتانيا،الرقم 695/5 في 14 اذار 1979،ص1-2.حدث انقلاب ابيض في نيسان 1979،ضد مصطفى ولد السالك تسلم على اثره السلطة الفعلية المقدم احمد ولد بوسيف وبقاء مصطفى ولد السالك بمنصبه كرئيس شرفي ليس له صلاحيات يمارسها، وبرر بوسيف سبب الانقلاب عائد الى مشكلة الصحراء والخلافات بين اعضاء"اللجنة العسكرية"، واعلن حظر التجوال من الساعة التاسعة مساءاً الى السادسة صباحاً،وذكر بشأن الانسحاب المغربي من موريتانيا((مادام هناك خطر يخيم على موريتانيا فان "اللجنة العسكرية للانقاذ الوطني" تطالب ببقاء القوات المغربية على ترابها)).وزارة الاعلام العراقية،دائرة العلاقات العامة،مديرية الشؤون الاسيوية والافريقية،سري،الصحافة السنغالية،الرقم افريقية/3886/1 في 8 ايار 1979،ص4-5.

(14) المصدر نفسه،ص2. البوليساريو(Polisario) التسمية المختصرة للجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب.لمزيد من التفاصيل،ينظر:علي الشامي،الصحراء الغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي،بيروت،1980،ص20-80.

(15)وزارة الاعلام العراقية،دائرة العلاقات العامة،مديرية الشؤون الاسيوية والافريقية،سري،الصحافة السنغالية،الرقم افريقية/3886/1 في 8 ايار 1979،ص3.

(16) اتسمت العلاقات المغربية-السعودية بالصداقة المتينة، لاسيما ان السعودية تقدم ما يقارب عشرة ملايين دولار على هيئة مساعدات وهبات وقروض الى المغرب.لمزيد من التفاصيل عن العلاقات والتعاون بين البلدين، ينظر: تقرير وكالة الانباء العراقية في المغرب،العلاقات المغربية-السعودية والحلف الاسلامي المقدس،1 حزيران 1979،ص1-5.

(17) اهم حجج المغرب التاريخية الارث المرابطي في الصحراء الموريتانية وحملة المنصور السعدي على تمبكتو في القرن السادس عشر، وقيام بعثات سلطانية بجولات في الصحراء الموريتانية في القرنين السابع والثامن عشر، وخروج القبائل المعقلية من جنوب المغرب الى الصحراء الموريتانية على عدة مراحل خلال العصر الحديث، ومساعدة السلاطين العلويين للشيخ ماء العينين في معارضته للاستعمار الفرنسي في موريتانيا بداية القرن العشرين. اما الحجج القانونية فقد استندت على المعاهدة البريطانية-الفرنسية لعام 1890، والمعاهدة الفرنسية –البريطانية لعام 1904،(الاتفاق الودي)، والمعاهدة الفرنسية-الالمانية لعام 1911، والتي اكدت جميعها على الاعتراف الدولي بان امتداد حدود المملكة المغربية باتجاه الجنوب وصولاً الى افريقيا الغربية الفرنسية.وبالمقابل ردت موريتانيا على كل تلك الحجج بانها باطلة ولا صحة لها.ينظر:وزارة الخارجية المغربية،الكتاب الابيض المغربي،الرباط،1960؛وزارة الخارجية الموريتانية،جمهورية موريتانيا الاسلامية والمملكة المغربية(الكتاب الاخضر الموريتاني)،باريس،1960.

(18) حزب البعث العربي الاشتراكي،منظمة الحزب في السفارة العراقية في نواكشوط،تقرير،الرقم 7 في 12 اذار 1979،ص3؛حزب البعث العربي الاشتراكي،القيادة القومية،مكتب المغرب العربي،تقرير عن مؤشرات التأمر المغربي الفرنسي في موريتانيا،الرقم 695/5 في 14 اذار 1979،ص4.

(19) اتسمت العلاقات الموريتانية-الجزائرية بالايجابية منذ مطلع عهد السبعينيات،إذ قدمت الجزئر المساعدات العسكرية والمالية لموريتانيا لاسيما بعد توقيع الطرفان اتفاقية في العام 1971، نصت على تقديم الجزائر قرضاً قدره خمسة ملايين دينار جزائري لمساعدة موريتانيا في بناء ميناء لها على المحيط الاطلسي في "نواف شط"، وفي الحادي عشر من حزيران من العام نفسه، قدم الرائد عبد القادر، الذي ترأس وفداً عسكرياً جزائرياً زار موريتانيا،هدية شملت معدات عسكرية بقيمة ثلاثون مليون فرنك من ضمنها سيارات لاندروفر وسيارات شحن وذخائر ومعدات حربية، وهذا يعني ان تسليح الجيش الموريتاني بمعدات بسيطة، وفي العام 1972، تكررت زيارات المسؤولين الموريتانيين الى الجزائر بأعلى المستويات ابتداءاً من الرئيس المختار ولد دادة الذي وصل الجزائر على رأس وفد تابع لمنظمة الوحدة الافريقية في السابع والعشرين من نيسان 1972، اجرى خلالها ثلاث لقاءات منفردة مع الرئيس هواري بومدين تناولا فيها العلاقات الثنائية بين البلدين، كما زار احمد ولد سيدي بابا وزير الاعلام الموريتاني الجزائر في العاشر من ايار من العام نفسه، بدعوة من احمد غالب الابراهيمي وزير الاعلام الجزائري، استمرت ست ايام اطلع فيها على المؤسسات الاعلامية الجزائرية، وتبادل الطرفان التعاون في ميدان الاعلام.سجل العالم العربي،وثائق-احداث-اراء سياسية،ابريل-مايو-يونيو 1971،اعداد:جبران شامية،دار الابحاث والنشر،بيروت،ص490؛سجل العالم العربي،وثائق-احداث-اراء سياسية،ابريل-مايو-يونيو 1972،اعداد:جبران شامية،دار الابحاث والنشر،بيروت،ص488.

(20)حزب البعث العربي الاشتراكي،منظمة الحزب في السفارة العراقية في نواكشوط،تقرير،الرقم 7 في 12 اذار 1979،ص3.

(21) اعلن المختار ولد دادة انسحاب موريتانيا من المنطقة الافريقية الناطقة بالفرنسية بناءاً على رغبة الشعب الموريتاني وضغطه.

(22) حزب البعث العربي الاشتراكي،منظمة الحزب في السفارة العراقية في نواكشوط،تقرير،الرقم 7 في 12 اذار 1979،ص4؛حزب العث العربي الاشتراكي،القيادة القومية،مكتب المغرب العربي،تقرير عن مؤشرات التأمر المغربي الفرنسي في موريتانيا،الرقم 695/5 في 14 اذار 1979،ص4.

(23) المصدر نفسه،ص4.

(24) المصدر نفسه،ص4-5.

(25) المصدر نفسه،ص5.

(26) المصدر نفسه،ص6.
(27) المصدر نفسه،ص3.
(28) المصدر نفسه،ص1.
(29) المصدر نفسه،ص1.
(30) المصدر نفسه،ص2.
(31) المصدر نفسه،ص2-3.
(32) المصدر نفسه،ص3.
(33) مجلس قيادة الثورة،مكتب امانة السر،خلاصة تقرير سفارتنا في نواكشوط عن زيارة الوفد الموريتاني في الجزائر،العدد 3/3/ 6018 في 4 تموز 1979،ص1.
(34) المصدر نفسه،ص1.
(35) سفارة جمهورية العراقية في نواكشوط،سري للغاية،التقرير السياسي السنوي لعام 1981،الرقم 11/156/156/1 في 11 كانون الاول 1981،ص12.
(36) المصدر نفسه،ص13.
(37) المصدر نفسه،ص14.
(38) مما ادى الى توتر العلاقات الموريتانية –السنغالية لاحتضان السنغال للمعارضة الموريتانية وامدادها بوسائل القوة التي تمكنها من مواصلة اعمالها ضد حكومة هيدالة،ولاسيما بين العناصر الزنجية، وفضلاً عن احتضان موريتانيا للمعارضة السنغالية بهدف خلق البلبلة داخل الساحة السياسية السنغالية،في الوقع ان ليبيا لم تكن محبة لموريتانيا بقدر ما تطمح في جر موريتانيا حليفاً للبوليساريو وتوريطها مع السنغال باحتضان الجانب الموريتاني المعادي الى سنغور، ولتهدئة الاجواء بين الطرفين قام وزير الدفاع السنغالي بزيارة موريتانيا، فسلم رسالة الى الرئيس هيدالة من الرئيس سنغور، تضمنت بحث المسائل التي ذكرناها سابقاً.حزب البعث العربي الاشتراكي،القيادة القومية،مكتب المغرب العربي،الوضع السياسي في الساحة الموريتانية،الرقم 2529/5 في 13 تشرين الثاني 1980.ص5.
(39) حزب البعث العربي الاشستراكي،القيادة القومية،مكتب المغرب العربي،سري وشخصي،تعيين وكيل وزارة الخارجية الموريتاني واليا لمحافظة روصو،الرقم2073 في 6 ايلول 1980،ص1.
(40) حزب البعث العربي الاشتراكي،القيادة القومية،مكتب المغرب العربي،الوضع السياسي في الساحة الموريتانية، الرقم 2529/5 في 13 تشرين الثاني 1980 ،ص2.
(41) ذكرت باسم اخر "حركة التحالف من اجل موريتانيا ديمقراطية". حزب البعث العربي الاشتراكي،القيادة القومية،مكتب المغرب العربي،ملخص لبيانات سياسية صادرة عن قوى المعارضة في موريتانيا،الرقم5/ح/2456/5 في 8 ايلول 1981،ص1.
(42) حزب البعث العربي الاشتراكي،القيادة القومية،مكتب المغرب العربي،الوضع السياسي في الساحة الموريتانية، الرقم 2529/5 في 13 تشرين الثاني 1980. ،ص2.
(43) حزب البعث العربي الاشتراكي،القيادة القومية،مكتب المغرب العربي،القذافيون وموقفهم المعادي من منظمة الحزب في موريتانيا،الرقم2530 في 13 تشرين الثاني 1980،ص1-2.
(44) لمزيد من التفاصيل عن الاساليب التي مارستها منظمة الحزب والسفارة العراقية في تعبئة الجماهير الموريتانية الى جانب العراق في حربه ضد ايران،ينظر:وزار الخارجية العراقية،الدائرة-الجفرة،برقية من عراقية نواكشوط، الرقم 349 في 26 ايلول 1980؛وزارة الخارجية العراقية،الدائرة-الجفرة،برقية من عراقية نواكشوط،الرقم 192 في 1 تشرين الاول 1980؛حزب البعث العربي الاشتراكي،القيادة القومية،مكتب المغرب العربي،العدد 2452 في 2 تشرين الثاني 1980،ص1-3؛حزب العث العربي الاشتراكي،القيادة القومية،مكتب الامانة العامة،ملخص تقرير السفارة في نواكشوط،الرقم17420/1 في 9 تشرين الثاني 1980.
(45) المصدر نفسه،ص2.
(46) المصدر نفسه،بيان الوحدويين الناصريين في 6 تشرين الاول 1980،ص1-2.
(47) المصدر نفسه،ص3.
(48) سفارة جمهورية العراقية في نواكشوط،سري للغاية،التقرير السياسي السنوي لعام 1981،الرقم 11/156/156/1 في 11 كانون الاول 1981،ص2.
(49) المصدر نفسه،ص3.
(50) المصدر نفسه،ص4.
(51) المصدر نفسه،ص8.
(52) المصدر نفسه،ص14.
(53) المصدر نفسه،ص13-14..
(54) المصدر نفسه،ص13.

[55] زار طارق عزيز موريتانيا مرة اخرى في آب 1981، بعد تأزم الوضع بين العراق وموريتانيا وطرد الحكومة الموريتانية السفير العراقي من نواكشوط، وغلق المركز الثقافي العراقي فيها، وحرصاً من العر اق بعدم قطع العلاقات مع موريتانيا نهائياً بعث طارق عزيز لتوضيح الموقف العراقي، ونجح نوعاً ما بالاتفاق على عدم قطع العلاقات بين البلدين.المصدر نفسه،ص4.

[56] المصدر نفسه،ص7.

[57] المصدر نفسه،ص3.

[58] المصدر نفسه،ص2-3.

[59] حزب البعث العربي الاشتراكي،القيادة القومية،مكتب المغرب العربي،ملخص لبيانات سياسية صادرة من قوى المعارضة في موريتانيا،الرقم 5/ح/2456/5 في 8 ايلول 1981،ص1-2.

[60] سفارة جمهورية العراقية في نواكشوط،سري للغاية،التقرير السياسي السنوي لعام 1981،الرقم 11/156/156/1 في 11 كانون الاول 1981،،ص8.

[61] المصدر نفسه،ص12.

[62] المصدر نفسه،ص5.

[63] نداءالطليعة العربية الثورية،نواكشوط،في 16 اب 1981،ص1.

[64] سفارة الجمهورية العراقية في نواكشوط،سري،التقرير الصحفي،الرقم 219 في 19 ايلول 1981،ص4-5.

[65] المصدر نفسه،ص4-5.

[66] سفارة جمهورية العراقية في نواكشوط،سري للغاية،التقرير السياسي السنوي لعام 1981،الرقم 11/156/156/1 في 11 كانون الاول 1981،ص6.

[67] تعد "نقابة المعلمين الموريتانية التي اسست في العام 1957،" اول نقابة موريتانية شهدتها البلاد، مهمتها الدفاع عن حقوق المعلمين ومصالحهم، ترأسها المعلم السيد ممدوسي، وفي نهاية العام 1959، اعلن في نواكشوط تاليف "الاتحاد الوطني للعمال الموريتانيين"، وارتبط بالمنظمات النقابية في السنغال، وفي اذار 1960، تأسس "الاتحاد الجمهوري لعمال موريتانيا" الذي اغلب اعضائه من الزنوج، وبالمقابل الف العرب في تموز 1960، "نقابة المعلمين العرب" . محمد المختار بن سيد محمد بن محمد الهادي،المصدر السابق، ص170-171.

[68] بدء اول اضراب عمالي موريتاني من قبل عمال المناجم ما بين الخامس والعشرين والثامن والعشرين من ايار 1968، في مدينة ازويرات ضد شركة ميفرما بتجمع اكثر من ستة الاف عامل موريتاني.المصدر نفسه، ص176

[69] سفارة الجمهورية العراقية في نواكشوط،سري،التقرير الصحفي،الرقم 219 في 19 ايلول 1981،ص6.

[70] سفارة جمهورية العراقية في نواكشوط،سري للغاية،التقرير السياسي السنوي لعام 1981،الرقم 11/156/156/1 في 11 كانون الاول 1981،ص6.

[71] حزب البعث العربي الاشتراكي،القيادة القومية،مكتب المغرب العربي،سري،النشاط المعادي،العدد 87 في 14 كانون الثاني 1982،ص2.

[72] المصدر نفسه،ص1.

[73] المصدر نفسه،ص2.

[74] المصدر نفسه،ص3-4.

[75] نداء الطليعة العربية الثورية في نواكشوط في 16 اب 1981،ص1.

[76] حزب البعث العربي الاشتراكي،القيادة القومية،مكتب المغرب العربي،تقرير متابعة عاجلة عن تطورات الوضع السياسي في موريتانيا خلال يومي 22/21/20 اذار 1979،الرقم 786 في 22 اذار 1979،ص4.

[77] سفارة جمهورية العراقية في نواكشوط،سري للغاية،التقرير السياسي السنوي لعام 1981،الرقم 11/156/156/1 في 11 كانون الاول 1981،ص8 ،12.

[78] اكتشفت الفوسفات في العام 1947، على يد بعثة اسبانية برئاسة العالم الاسباني مانويل اي ميدينا(Manoul A.Medina) في منجم بوكراع الواقع على بعد مائة كم جنوب شرقي مدينة العيون، الذي بدأ استغلاله لاول مرة في العام 1963، بواقع احتياط عشرة ملايين طن، فضلاً عن وجود معادن اخرى في الصحراء مثل الحديد والنيكل والنحاس والفضة واليورانيوم والرصاص والغاز الطبيعي.طاهر مسعود، المصدر السابق،ص15-20.

[79] حزب البعث العربي الاشتراكي،القيادة القومية،مكتب الامانة العامة،تقرير،الرقم 17767/1 في 15 تشرين الثاني 1980،ص1.

[80] حزب البعث العربي الاشتراكي،القيادة القومية،مكتب المغرب العربي،الوضع السياسي في الساحة الموريتانية، الرقم 2529/5 في 13 تشرين الثاني 1980. ،ص1.

[81] حزب البعث العربي الاشتراكي،القيادة القومية،مكتب الامانة العامة،تقرير،الرقم 17767/1 في 15 تشرين الثاني 1980،ص2.

[82] حزب البعث العربي الاشتراكي،القيادة القومية،مكتب المغرب العربي،الوضع السياسي في الساحة الموريتانية، الرقم 2529/5 في 13 تشرين الثاني 1980. ،ص2.

(83) المصدر نفسه،ص5.
(84) المصدر نفسه،ص4.
(85) سفارة جمهورية العراقية في نواكشوط،سري للغاية،التقرير السياسي السنوي لعام 1981،الرقم 11/156/156/1 في 11 كانون الاول 1981،ص3.
(86) المصدر نفسه،ص7.
(87) المصدر نفسه،ص2
(88) المصدر نفسه،ص17.
(89) المصدر نفسه،ص8-9.
(90) المصدر نفسه،ص17 ،21.
(91) المصدر نفسه،ص21؛حزب البعث العربي الاشتراكي،القيادة القومية،مكتب المغرب العربي،قسم المتابعة السياسية(المغرب)،تقرير عن القطر المغربي اذار 1979،العدد 26 في 12 نيسان 1979،ص3.
(92) سفارة جمهورية العراقية في نواكشوط،سري للغاية،التقرير السياسي السنوي لعام 1981،الرقم 11/156/156/1 في 11 كانون الاول 1981،ص19-20.
(93) المصدر نفسه،ص18.
(94) المصدر نفسه،ص23.
(95) بدأت عملية التعريب باصدار الحكومة الموريتانية قرار التعريب في العام 1966، الذي اقر تعريب التعليم واتخاذ اللغة العربية لغة رسمية الى جانب اللغة الفرنسية مما تسبب موريتانيا في دخول موريتانيا بصراع مع السنغال لان الاخيرة عدت نفسها حامية الزنوج الموريتانيين الذين تضرروا من القرار، وان القرار موجه ضدهم.،كما انهم ارادوا الحفاظ على الثقافة الزنجية ومنع الهيمنة السياسية والاقتصادية للمجموعة العربية الموريتانية ، والبعض الاخر عارض التعريب خوفاً على الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية المكتسبة من اللغة الفرنسية في البلاد، والبعض الاخر دعا الى اعادة النظر فنياً وتربوياً في مناهج تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها، ونتيجة لخروج مظاهرات للطلاب الزنوج ضد قانون التعريب ادت الى تراجع الحكومة الموريتانية عن بعض خطوات التعريب، وفي العام 1973، اصدر برنامج اصلاح التعليم الذي اكد على اهمية اللغة العربية مع اعطاء دور للغة الفرنسية في مراحل الدراسة ارضاءاً للاقليات الزنجية، ولمطالبة الزنوج بادراج لغاتهم في المناهج التعليمية اصدرت الحكومة الموريتانية في العام 1979 قراراً نص على اعتبار اللغات الزنجية "البولارية،السوننكية، الولفية" لغات وطنية. عبد السلام البغدادي،مشاكل الاقليات القومية في الوطن العربي،اطروحة دكتوراه غير منشورة،جامعة بغداد،كلية العلوم السياسية،1990،ص191-193. عشارى احمد محمود،الوضع اللغوي والتعريب في موريتانيا:مجلة المستقبل العربي،العدد 51، 1983،ص 106-107.
ان الغاية من التعريب التخلص من استعمال اللغة الفرنسية في المدارس والمؤسسات الحكومية، فقد فرضت فرنسا سياسة ا"الفرنسة" على الموريتانيين منذ اصدار مرسوم العاشر من ايار 1924، الذي نص على منع تكلم التدريسيين مع الطلاب باللهجات المحلية، واصبحت اللغة الفرنسية اللغة الاجبارية الوحيدة التي يبدأ تدريسها منذ السنة الاولى من المرحلة الابتدائية، وهذا ما اكده احد المسؤلين الفرنسيين بقوله: ((فقوانينا تنشر بالفرنسية وبالفرنسية تطبق العدالة، ان الفرنسية ينبغي ان تكون قاعدة تعليمنا))، وبما ان هدف السياسة الفرنسية اعداد كوادر فنية وادارية لخدمة الادارة الفرنسية سعت الى افتتاح المدارس "البدوية" او"الريفية" لكن عزوف الاهالي عن هذه المدارس كان كبيراً، وهذا ما ذكره حاكم اذرار في رسالته الى حاكم موريتانيا قائلاً: ((اكرر انه من غير المجدي ان لانفعل شيئاً، اذا كنا نكتفي كما نفعل حالياً بانتظار حسن ارادة الاهالي في ارسال ابنائهم الى المدرسة، فمنذ عشرين عام لم يكن بمقدور أي من حكام الدوائر تحقيق في هذا المجال باستثناء قبيلة "اسما سيد"القاطنة في اطار والتي ترسل في الغالب طفلاً واحداً من اولادها))، وبعد العام 1945،اصبح التكلم باللغة الفرنسية اجبارياً. قصي فخري شهاب الجميلي،المصدر السابق،ص107-108.
ونتيجة لتلك الاضطرابات انشأت الحكومة "معهد اللغات الوطنية" في العام 1979، الذي كلف بتطوير اللغات الزنجية الثلاث ودراسة امكانية استخدامها في مختلف المهام، فتبنى المعهد الاحرف اللاتينية وليس العربية في كتابة ابجدية اللغات الزنجية، فأثار سخط الاغلبية العربية التي عدته تهديداً للهوية العربية والاسلامية الموريتانية، وتعزيزاً للنفوذ الفرنسي في موريتانيا، لاسيما ان قانون الاصلاح التعليمي لعام 1979، منح الزنوج حق الاختيار بين اللغة العربية والفرنسية في الدراسة. واصبحت الاذاعة الموريتانية تبث برامجها بالغات الزنجية"البولارية والسوننكية والولفية لتصل الى 30% من مجموع الارسال و50% للغة العربية و20% للغة الفرنسية. احمد محمود،الوضع اللغوي والتعريب في موريتانيا،مجلة المستقبل العربي،السنة 6، العدد 51، 1983،ص105-107.
(96) من اسباب النزاع بين موريتانيا والسنغال المسائل الحدودية التي استمرت نقطة خلاف بين البلدين منذ القرن التاسع عشر وحتى سبعينيات القرن العشرين على الرغم من المعاهدات والاتفاقيات التي عقدها الطرفان فيما بينهما بشأن تثبيت الحدود(نهر السنغال)، كما ان الجفاف الذي اصاب اراضي النهر في الشمال ادى الى نزوح العرب الموريتانيين الى الجنوب، فزاحموا الزنوج من اصول سنغالية في ارزاقهم،فضلاً عن رغبة السنغال بضم الاراضي الخصبة الواقعة على الضفة اليمنى للنهر من اجل ان تسد جزء من العجز الاقتصادي الذي عانت منه، ولاسيما بعد انخفاض سعر الفول السوداني المحصول الاول في السنغال، وعانى الطرفان من مشكلات اخرى مثل تبادل الاتهامات بشأن انتقال مواطنيهم عبر نهر السنغال،وسوء

معاملة رعايا بعضهما البعض الاخر، اما المشكلة الابرز فكانت بشأن الزنوج الموريتانيين من اصول سنغالية،لاسيما كما ذكرنا سابقا، انهم حصلوا على التعليم والعمل في الجهاز الاداري الاستعماري لقبولهم الانخراط في المدارس الاستعمارية على خلاف العرب الموريتانيين، وقد برز هذا الخلاف لاول مرة في العام 1959،عندما انعقد اول مؤتمر وطني موريتاني نتج عنه اقتراح تسمية موريتانيا بعد الاستقلال بـ"الجمهورية العربية الموريتانية" لكن معارضة الزنوج ادى الى اختيار اسم"الجمهورية الاسلامية الموريتانية" كحل توفيقي اساسه الاسلام كقاسم مشترك بين العنصرين العربي والزنجي، كما نص في دستور اذار 1959، والمعروف ان الزنوج في موريتانيا يرتبطون باصولهم القبلية مع قبائل الزنوج في السنغال، فاصبح سنغور الرئيس السنغالي كحامي لمصالحهم ومدافعاً عنها ضد الانظمة الموريتانية المتتابعة، وما زاد من النفور بين العنصرين سياسة التعريب وانتشار الفكر القومي العربي في موريتانيا. قصي فخري شهاب الجميلي،المصدر السابق،ص143-151.

(97) حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القومية، مكتب المغرب العربي، تقرير متابعة عاجلة عن تطورات الوضع السياسي في موريتانيا خلال الايام 21/20/ 22/ 1979/3، الرقم 786 في 22 اذار 1979،ص4.

(98) المصدر نفسه،ص4.

(99) الحراطون:تسمية اطلقت على عرب موريتانيا السمر، مثلوا شريحة اجتماعية واسعة من المجتمع الموريتاني، وقسم الحراطون على فئتين، الفئة الاولى، الخاضعة للرق منذ القدم ولا تزال تعاني من ترسباته، والفئة الثانية، التي لم تخضع للرق ومارست النشاطات التقليدية في مهنية وحرفية، عانى الحراطون من سوء المعاملة من فئات المجتمع الاخرى واستغلوا بشكل مباشر وغير مباشر، وقسم الحراطون سكانياً على ثلاث دول،اولها السنغال التي مثل الحراطون فيها اربعة ملايين نسمة، اي ما يقارب 30% من تعداد السنغال، واطلق عليهم مصطلح"لبزوكة" وتركزوا في الارياف والمدن السنغالية، وصلوا اليها من موريتانيا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر هروباً من العبودية التي عانوا منها في موريتانيا، وسوء اوضاعهم الاقتصادية لان الاراضي الموريتانية اصابها القحط الطويل على خلاف الاراضي السنغالية التي ظلت اراضي خصبة صالحة للرعي والفلاحة، فاصبحت عامل جذب للحراطين،وعانى الحراطون في السنغال من التهميش، لذلك عملوا في خدمة المنازل والحراسة والعمل اليدوي، والميزة الابرز بينهم انتشار الامية والجهل، ولم يظهر تنظيم سياسي يدافع عن حقوقهم، فاستمر السنغاليون ينظرون اليهم بأنهم"الوافد المعزول" من الناحية الاقتصادية والاجتماعية. والدولة الثانية مالي، يوجد فيها مليوني ونصف المليون نسمة ترك جزء منهم الاراضي الموريتانية للاسباب نفسها التي تركها ابناء جلدتهم الى السنغال، والجزء الاخر اجبرته السلطات الاستعمارية ان يكونوا عبداً للحوزة الترابية في مالي، وعانوا من التهميش، إذ لم يتقلد اي شخص منهم منصب وزير او مسؤول عال في ادارة مالي،ولم ينظموا الى حركة سياسية تدافع عن حقوقهم، والدولة الثالثة موريتانيا، التي وجد فيها مليون ونصف المليون نسمة اي ما يقارب 48% من سكان البلاد، واولئك لايختلفون عن ابناء جلدتهم في الدول الاخرى من حيث التهميش والفقر والامية والعبودية واستغلالهم في اعمال اشبه بالسخرة، لكنهم على خلاف الاخرين برزت من بينهم نخبة سياسية وعلمية في العقدين السادس والسابع من القرن العشرين، ووصول بعظهم الى مختلف مجالات المجتمع من مدرسين واطباء ومهندسين ووزراء، لكنهم بقوا يعانون من الدرجة الثانية بسبب عجز المشاريع الاقتصادية للدولة التي حرمتهم من ابسط متطلبات الحياة الكريمة لهم، ويتكلم الحراطون اللغة الحسانية"العربية" ولايمكن تمييزهم عن مكونات المجتمع الموريتاني العربي الاخرى،وامتازوا في الجانب الثقافي باستخدام الة "النيفارة"(الناي) واناشيد "التغريبة" المعبرة عن القهر الاجتماعي والظلم الذي عانوا منه، وعرفوا بعاداتهم وتقاليدهم العربية داخل المجتمعات التي افترقت عن فرنسا. لمزيد من التفاصيل،ينظر:احمد الامين الشنقيطي،الوسيط في تراجم ادباء شنقيط،مكتبة القاهرة،القاهرة،1961،ص515-525.

(100) حزب البعث العربي الاشتراكي،القيادة القومية،مكتب المغرب العربي،عن حركة الحر في موريتانيا وملخص بيان لها،الرقم 10 في 21 حزيران 1982،ص1.

(101) حزب البعث العربي الاشتراكي،القيادة القومية،مكتب المغرب العربي،القذافيون وموقفهم المعادي من منظمة الحزب في موريتانيا،الرقم 2530 في 13 تشرين الثاني 1980،بيان الوحدويين الناصريين في 6 تشرين الاول 1980،ص1-3.

(102) البعث العربي الاشتراكي،القيادة القومية،مكتب المغرب العربي،عن حركة الحر في موريتانيا وملخص بيان لها،بيان لحركة الحر بعنوان "لمن التعويض"،الرقم 10 في 21 حزيران 1982،ص2.

(103) المصدر نفسه،ص2-3.

(104) حزب البعث العربي الاشتراكي،القيادة القومية،مكتب المغرب العربي،الوضع السياسي في الساحة الموريتانية، الرقم 2529/5 في 13 تشرين الثاني 1980 ،ص3.

(105) المصدر نفسه،ص3.

(106) حزب البعث العربي الاشتراكي،القيادة القومية،مكتب المغرب العربي،ملخص لبيانات سياسية صادرة من قوى المعارضة في موريتانيا،الرقم 5/ح/2456/5 في 8 ايلول 1981،ص1.

(107) حزب البعث العربي الاشتراكي،القيادة القومية،مكتب المغرب العربي،القذافيون وموقفهم المعادي من منظمة الحزب في موريتانيا،الرقم 2530 في 13 تشرين الثاني 1980،بيان الوحدويين الناصريين في 6 تشرين الاول 1980،ص4.

(108)سفارة جمهورية العراقية في نواكشوط،سري للغاية،التقرير السياسي السنوي لعام 1981،الرقم 11/156/156/1 في 11 كانون الاول 1981،ص10.

(109) حزب البعث العربي الاشتراكي،القيادة القومية،مكتب المغرب العربي،ملخص لبيانات سياسية صادرة من قوى المعارضة في موريتانيا،الرقم 5/ح/2456/5 في 8 ايلول 1981،ص2.

(110)سفارة جمهورية العراقية في نواكشوط،سري للغاية،التقرير السياسي السنوي لعام 1981،الرقم 11/156/156/1 في 11 كانون الاول 1981،ص14.

(111) حزب البعث العربي الاشتراكي،القيادة القومية،مكتب المغرب العربي،ملخص لبيانات سياسية صادرة من قوى المعارضة في موريتانيا،الرقم 5/ح/2456/5 في 8 ايلول 1981،ص1.

(112) المصدر نفسه،ص2.

المصادر

-الوثائق العراقية غير المنشورة

1- وزارة الخارجية،الدائرة العربية،مكتب الاعلام والنشر القومي،سري،التقرير السنوي لسفارتنا في الرباط لعام 1977،الرقم2994/6/2/6 في 12 نيسان 1978.

2- مجلس قيادة الثورة،مكتب امانة السر،سري وشخصي،لقاء السيد السفير مع مدير الدائرة العربية في وزارة الخارجية المغربية،العدد/م د خ1465/3/3 في 14 شباط 1979.

3- حزب البعث العربي الاشتراكي،منظمة الحزب في السفارة العراقية في نواكشوط،تقرير،الرقم 7 في 12 اذار 1979.

4- حزب العث العربي الاشتراكي،القيادة القومية،مكتب المغرب العربي،تقرير عن مؤشرات التأمر المغربي الفرنسي في موريتانيا،الرقم 695/5 في 14 اذار 1979.

5- حزب البعث العربي الاشتراكي،القيادة القومية،مكتب المغرب العربي،تقرير متابعة عاجلة عن تطورات الوضع السياسي في موريتانيا خلال يومي 22/21/20 اذار 1979،الرقم 786 في 22 اذار 1979.

6- حزب البعث العربي الاشتراكي،القيادة القومية،مكتب المغرب العربي،قسم المتابعة السياسية(المغرب)،تقرير عن القطر المغربي اذار 1979،العدد 26 في 12 نيسان 1979.

7- وزارة الاعلام العراقية،دائرة العلاقات العامة،مديرية الشؤون الاسيوية والافريقية، الصحافة السنغالية،الرقم افريقية/3886/1 في 8 ايار 1979.

8- مجلس قيادة الثورة،مكتب امانة السر،خلاصة تقرير سفارتنا في نواكشوط عن زيارة الوفد الموريتاني في الجزائر،العدد 3/3/ 6018 في 4 تموز 1979.

9- حزب البعث العربي الاشستراكي،القيادة القومية،مكتب المغرب العربي،سري وشخصي،تعيين وكيل وزارة الخارجية الموريتاني واليا لمحافظة روصو،الرقم2073 في 6 ايلول 1980.

10- وزار الخارجية العراقية،الدائرة-الجفرة،برقية من عراقية نواكشوط، الرقم 349 في 26 ايلول 1980.

11- وزارة الخارجية العراقية،الدائرة-الجفرة،برقية من عراقية نواكشوط،الرقم 192 في 1 تشرين الاول 1980.

12- حزب البعث العربي الاشتراكي،القيادة القومية،مكتب المغرب العربي،العدد 2452 في 2 تشرين الثاني 1980.

13- حزب العث العربي الاشتراكي،القيادة القومية،مكتب الامانة العامة،ملخص تقرير السفارة في نواكشوط،الرقم17420/1 في 9 تشرين الثاني 1980.

14- حزب البعث العربي الاشتراكي،القيادة القومية،مكتب المغرب العربي،الوضع السياسي في الساحة الموريتانية،الرقم 2529/5 في13 تشرين الثاني 1980.

15- حزب البعث العربي الاشتراكي،القيادة القومية،مكتب المغرب العربي،القذافيون وموقفهم المعادي من منظمة الحزب في موريتانيا،الرقم2530 في 13 تشرين الثاني 1980.

16- حزب البعث العربي الاشتراكي،القيادة القومية،مكتب المغرب العربي،القذافيون وموقفهم المعادي من منظمة الحزب في موريتانيا،الرقم 2530 في 13 تشرين الثاني 1980،بيان الوحدويين الناصريين في 6 تشرين الاول 1980.

17- حزب البعث العربي الاشتراكي،القيادة القومية،مكتب الامانة العامة،تقرير،الرقم 17767/1 في 15 تشرين الثاني 1980.

18- نداءالطليعة العربية الثورية،نواكشوط،في 16 اب 1981.

19- حزب البعث العربي الاشتراكي،القيادة القومية،مكتب المغرب العربي،ملخص لبيانات سياسية صادرة عن قوى المعارضة في موريتانيا،الرقم5/ح/2456/5 في 8 ايلول 1981.

20- سفارة الجمهورية العراقية في نواكشوط،سري،التقرير الصحفي،الرقم 219 في 19 ايلول 1981.

21- سفارة جمهورية العراقية في نواكشوط،سري للغاية،التقرير السياسي السنوي لعام 1981،الرقم 11/156/156/1 في 11 كانون الاول 1981.

22- حزب البعث العربي الاشتراكي،القيادة القومية،مكتب المغرب العربي،سري،النشاط المعادي،العدد 87 في 14 كانون الثاني 1982.
23- حزب البعث العربي الاشتراكي،القيادة القومية،مكتب المغرب العربي،عن حركة الحر في موريتانيا وملخص بيان لها،الرقم 10 في 21 حزيران 1982.
24- البعث العربي الاشتراكي،القيادة القومية،مكتب المغرب العربي،عن حركة الحر في موريتانيا وملخص بيان لها،بيان لحركة الحر بعنوان "لمن التعويض"،الرقم 10 في 21 حزيران 1982.

-الوثائق المنشورة

1- سجل العالم العربي،وثائق-احداث-اراء سياسية،ابريل-مايو-يونيو 1971،اعداد:جبران شامية،دار الابحاث والنشر،بيروت.
2- سجل العالم العربي،وثائق-احداث-اراء سياسية،ابريل-مايو-يونيو 1972،اعداد:جبران شامية،دار الابحاث والنشر،بيروت.
3- وزارة الخارجية المغربية،الكتاب الابيض المغربي،الرباط،1960.
4- وزارة الخارجية الموريتانية،جمهورية موريتانيا الاسلامية والمملكة المغربية(الكتاب الاخضر الموريتاني)،باريس،1960.

-وكالة الانباء العراقية

1- تقرير وكالة الانباء العراقية في المغرب،العلاقات المغربية-السعودية والحلف الاسلامي المقدس،1 حزيران 1979.

-الرسائل والاطاريح الجامعية

1- عبد السلام البغدادي،مشاكل الاقليات القومية في الوطن العربي،اطروحة دكتوراه غير منشورة،جامعة بغداد،كلية العلوم السياسية،1990.
2- قصي فخري شهاب الجميلي،العلاقات الموريتانية-السنغالية 1960-1983،رسالة ماجستير غير منشورة،معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا،بغداد،2001.
3- محمد المختار بن سيد محمد بن محمد الهادي،التطورات السايسية في موريتانيا 1961-1978 دراسة تاريخية،اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد،كلية الاداب،2001.

-الكتب العربية

1- احمد الامين الشنقيطي،الوسيط في تراجم ادباء شنقيط،مكتبة القاهرة،القاهرة،1961.
2- عبد الهادي النجم، جمهورية موريتانيا الاسلامية،بيروت،1961.
3- علي الشامي،الصحراء الغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي،بيروت،1980.
4- محمود شاكر،التاريخ الافريقي،ج14،التاريخ المعاصر بلاد المغرب،بيروت،1996.

البحوث المنشورة

1- احمد محمود،الوضع اللغوي والتعريب في موريتانيا،مجلة المستقبل العربي،السنة 6، العدد 51، 1983.
2- عشارى احمد محمود،الوضع اللغوي والتعريب في موريتانيا:مجلة المستقبل العربي،العدد 51، 1983.

الدوريات

1- مجلة العربي،(الكويت)، العدد 278، 1982.